



شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

تقرير حوكمة الشركات 2024

المحتويات

٥	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٦	كلمة الرئيس التنفيذي
٧	تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام
٩	تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية
١٢	قيم ومفهوم حوكمة الشركات
١٢	التقرير على حوكمة الشركات
١٣	الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية
١٤	التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية
١٤	تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في شركة قطر وعمان للاستثمار
١٦	المؤشرات المالية
١٦	المؤشرات المالية الرئيسية
١٧	بيانات التداول
١٧	النسب الرئيسية
١٧	مجلس الإدارة
١٨	تعيين أعضاء مجلس الإدارة
١٨	تكوين مجلس الإدارة
٢٣	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا
٢٣	مسؤوليات المجلس
٢٤	واجبات رئيس مجلس الإدارة
٢٤	مهام مجلس الإدارة
٢٥	حظر الجمع بين المناصب
٢٥	تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي
٢٦	أمين سر مجلس الإدارة
٢٦	اجتماعات مجلس الإدارة
٢٧	قرارات المجلس
٢٧	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
٢٨	لجنة التدقيق الداخلي
٢٩	لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأة
٣٠	اللجنة التنفيذية والاستثمار
٣١	سياسات المكافآت
٣٢	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٣٢	مكافآت الإدارة العليا والعاملين بالشركة

٣٢.....	سياسة تعارض المصالح.....
٣٢.....	الأطراف ذات العلاقة.....
٣٢.....	سياسة التعامل مع الشائعات.....
٣٣.....	دليل سياسات واجراءات الترشيحات والتعاقب.....
٣٣.....	سياسة التعامل مع الشكاوي والتظلمات و البلاغات.....
٣٣.....	الإفصاح عن عمليات التداول.....
٣٣.....	إطار الرقابة الداخلية.....
٣٤.....	التدقيق الداخلي.....
٣٥.....	التدقيق الخارجي.....
٣٥.....	إدارة المخاطر والالتزام.....
٣٦.....	الالتزام.....
٣٦.....	الامتثال.....
٣٦.....	زاوية المساهمين.....
٣٦.....	سجل المساهمين.....
٣٦.....	تركيبية المساهمين.....
٣٧.....	المساهمين من الادارة العليا.....
٣٧.....	حماية المساهمين.....
٣٧.....	حقوق المساهمين.....
٣٨.....	حقوق المساهمون في الجمعية العامة.....
٣٩.....	العلاقات مع المساهمين والمستثمرين.....
٣٩.....	الجمعية العامة العادية.....
٤٠.....	حماية المساهمين الممثلين لحصة الأقلية.....
٤٠.....	حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح.....
٤٠.....	سياسة توزيع الأرباح.....
٤٢.....	الإفصاح.....
٤٢.....	الاستدامة.....
٤٢.....	المسؤولية الاجتماعية.....
٤٢.....	النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية.....
٤٣.....	الإبلاغ عن المخالفات.....
٤٣.....	عملية إعداد تقرير الحوكمة.....
	تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.....

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦. ٤٧

كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)

تحية طيبة وبعد،

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود بهذه المناسبة أن أعرب عن وافر الشكر والتقدير على تلبيتكم دعوتنا لحضور هذا الاجتماع، وكما اشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام.

منذ عام ٢٠٠٨ استطاعت الشركة استثمار رأس مالها في دولة قطر وسلطنة عُمان في مجالات مختلفة مثل الصناعة والعقار والأسهم.

لقد تمكن مجلس الإدارة الجديد بحمد الله من تحمل مسؤولية الشركة منذ عام ٢٠٢٤، ولكن لسوء الحظ فقد تحملت الشركة خسائر متتالية من الشركات الزميلة في مسقط وتم التخرج من بعضها لتخفيض الخسارة ومن جانب آخر استطاعت الشركة زيادة حصتها في الشركة الوطنية للتنمية العقارية في مسقط من ٥٪ إلى ١٦٪.

هذا وأود أن أشيد بالدور الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة مما أوضحناه آنفاً، إلا أنه لا زالنا نسعى إلى تعزيز استثمارات الشركة المختلفة في دولة قطر أو سلطنة عمان بشكل خاص، سواء في الاستثمارات العقارية أو في أسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام أو الدخول كشريك استراتيجي في رؤوس أموال بعض الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها أو شرائها بالكامل، وسوف تركز استراتيجية الشركة أيضاً على الدخول في الاستثمارات ذات العائد السريع مثل الأسهم والعقارات المؤجرة والمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

كما أن مجلس إدارة الشركة خلال ٢٠٢٤ اتخذ قرار صارم لإعادة هيكلة الشركة بالأخص في تقييم الاستثمارات حتى يتمكن المجلس من رسم استراتيجيات جديدة لتحسين إيرادات الشركة وتم تحديد الوقت خلال النصف الأول من هذا العام ٢٠٢٥ للانتهاء من الدراسة واتخاذ قرار بشأنها.

هذا ويطيب لي في هذا المقام أن أتوجه باسمي وباسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، وإلى صاحب الجلالة السلطان / هيثم بن طارق آل سعيد المعظم – سلطان سلطنة عُمان الشقيقة، وإلى معالي الشيخ / محمد بن عبد الرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وإلى سعادة الشيخ / فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني وزير التجارة والصناعة وإلى سائر الجهات والأجهزة الرقابية في دولة قطر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام وإلى جهاز الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في الشركة على ما أبدوه من جهود خلال العام.

والله الموفق والمستعان،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خالد بن سلطان الريان

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي



السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)

تحية طيبة وبعد،

شركة قطر وعمان للاستثمار تعرضت لمشاكل مالية والشركة ليست في مأمن من تلك التقلبات المالية والاقتصادية كما هو واضح للكثير من الشركات الاستثمارية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية ولا تزال الشركة تواجه الصعاب جراء استثماراتها.

مجلس الإدارة يبذل قصارا جهده لتعديل مسار الشركة بمخاطر محسوبة، ولتجنب تلك المخاطر أو التقليل منها يتطلب انسجام وتفاهم تام وتكون الاستراتيجية والرؤية التي رسمها المجلس وتتجدد من وقت لآخر واضحة لدى الإدارة حتى تتمكن من تحقيق نتائج ايجابية بناءً على الاستراتيجية

هناك استثمارات تواجه صعوبات مالية وأصبحت حمل على الشركة والجهود مكرسة للتخارج أو لتقليل الخسائر وذلك بإعادة النظر في الاستثمارات وتقييمها واعاده هيكلتها.

لا شك أن مجلس الإدارة برئاسة السيد / خالد بن سلطان الربان، وأعضاء مجلس الإدارة الذين لهم باع طويل في مجال الاستثمار والخبرات المتراكمة يعطى املاً جديداً لمستقبل أفضل للشركة.

وهذا المجلس الذي يتمتع بخبراته الكبيرة أصبح مطلوباً في هذه المرحلة التي تشهدها دولة قطر تحت قيادته صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر المفدى حفظه الله لبناء اقتصاد قوي وخلق فرص استثمارية يتم الاستفادة منها للمرحلة القادمة. وسوف تستمر ادارة الشركة بالتنسيق مع مجلس الادارة لتنفيذ الاستراتيجية وخطة الشركة لتحقيق انجازات أفضل مما يعود على المساهمين الكرام.

وفي الختام اتقدم بخالص الشكر والعرفان لمقام صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر حفظه الله وإلى صاحب الجلالة السلطان / هيثم بن طارق آل سعيد المعظم - سلطان سلطنة عُمان وإلى صاحب السمو الامير الوالد الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني الذي اسس القاعدة الاساسية للبنية التحتية لكل المجالات الاستثمارية في قطر حفظهم الله ، وإلى معالي الشيخ / محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والشكر موصول الى سعادة الشيخ / فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني وزير التجارة والصناعة وإلى الهيئات الرقابية ، وأشكر رئيس واعضاء مجلس الادارة وكل من ساهم في تذليل العقبات لتحقيق نتائج ايجابية للشركة خلال الاعوام السابقة.

والله ولي التوفيق.

ناصر محمد ال مذكور الخالدي

الرئيس التنفيذي

تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام

وفقاً لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من في عام ٢٠١٦، أعد مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار "شركة مساهمة عامة قطرية" تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤.

يأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر لشركة قطر وعمان للاستثمار بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية، نعتقد أن هذه الإنجازات لا تفي فقط بالالتزام شركة قطر وعمان للاستثمار بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، ولكنها أيضاً تؤكد إدراكها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات المجلس

يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام وهي، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين، يتم تقديم المعلومات الشفافة والإفصاحات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة، تتضمن المبادئ أيضاً دعم قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة كأولوية على أي مصلحة شخصية، تسترشد الشركة بالمبادئ المذكورة أعلاه، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بكل مهنية ونزاهة. وفي موازاة ذلك، تسعى الشركة جاهدة إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع في نهاية المطاف.

تقييم الإدارة حول مدى الالتزام باللوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وفقاً للمادة (٢) من النظام، قمنا بإجراء تقييم عن مدى التزام الشركة باللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمطبقة على الشركة بما في ذلك النظام المعتمد.

التشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، وغيرها من الجهات الرسمية والتي نذكر منها على سبيل المثال التالي:

- ✓ نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦
 - ✓ قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المعدل بالمرسوم رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨.
 - ✓ لائحة هيئة قطر للأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم ١ لسنة ٢٠٠٨
 - ✓ نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر بالقرار رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠
 - ✓ تملك أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٦.
- بالإضافة إلى الالتزام بكافة التعميمات والقرارات التي تصدر عن الجهات الرقابية واهمها قرار تجزئة السهم وتعديل النظام الأساسي لتنفيذ القرار المذكور.

استنتاج

نتيجة للتقييم، خلصت الإدارة إلى أن هناك إجراءات مطبقة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والامتثال للأحكام المدونة في ٢٠٢٤/١٢/٣١، وعليه تم عقد ست اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤ أحكاماً للمادة (١٤) من نظام حوكمة الشركات والمادة (٣٤) من عقد تأسيس الشركة، والتي تشير الي يجب أن يعقد مجلس الإدارة ست اجتماعات خلال السنة المالية للشركة ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للمجلس.

باستثناء ما تقدم، موضح أدناه بعض مواطن الضعف الجزئية في نظام الرقابة الداخلية:

- ✓ غياب إجراءات وسياسة معتمدة وموثقة فيما يتعلق بتقييم الاستثمار العقاري من حيث التعاقد مع طرف ثالث فيما يتعلق بتقييم ومراجعة المدخلات والافتراضات المستخدمة في التقييم والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم.
- ✓ غياب إجراءات وسياسة معتمدة وموثقة فيما يتعلق بتقييم الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من حيث التعاقد مع طرف ثالث فيما يتعلق بتقييم ومراجعة المدخلات والافتراضات المستخدمة في التقييم والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم.
- ✓ غياب الاحتفاظ بسجلات للموردين وإدارة الذمم الدائنة.
- ✓ ضعف في تصميم وتطبيق ضوابط تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في:
 - غياب استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وخطة للتنفيذ.
 - غياب السياسات والإجراءات الخاصة فيما يتعلق بالوصول المتميز، إدارة كلمات المرور، الأمان المادي.
 - غياب دليل على سياسة كلمة المرور المطبقة حاليًا.
- ✓ غياب مراجعة وتحديث إستراتيجية الشركة على فترات منتظمة.

والجدير بالذكر أنه تم التأكيد من مجلس الإدارة على أهمية استكمال تلك النقاط في أقرب وقت ممكن، وأن الإدارة التنفيذية أكدت أنه سيتم الانتهاء من هذه النقاط قريبًا حرصًا على تحقيق الأهداف المخططة بكفاءة، يأتي ذلك في إطار السعي المستمر لتحسين الأداء وتطوير العمل وفق أعلى المعايير.

المدققين الخارجيين

يتم إصدار تقرير غير متحفظ من مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر)، المدقق الخارجي للشركة، تقريرًا يؤكد بشكل محدود تقييم الإدارة بشأن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

خالد بن سلطان الريان

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، يكون مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) هو المسؤول عن إنشاء رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية (ICFR) والمحافظة عليها.

مقدمة عامة

إن مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) مسؤولة عن إنشاء ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR) والحفاظ عليها حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقولة بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية للشركة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة للحيلولة دون إصدار بيانات غير دقيقة.

مخاطر إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في إما أن البيانات المالية لا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الخطأ غير مقصود، أو المتعمدة (الاحتيال)، أو بسبب عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من كشوف أو إفصاحات القوائم المالية على أخطاء -أو عن الطريق السهو- قد تكون جوهرية. تعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على تلك البيانات المالية المعروضة.

للحد من هذه المخاطر في إعداد التقارير المالية، قامت الشركة بدراسة المخاطر الرئيسية التي تؤثر على التقارير المالية وأنشأت الضوابط الداخلية المعمول بها للحد من هذه المخاطر بهدف تقديم تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية، وقد أجرت تقييماً لتصميم وتطبيق واختبار لفعالية الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية بناءً على الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة ("Treadway COSO"). حيث أوصت COSO بوضع أهداف محددة لتصميم وكذلك فعالية تقييم التشغيل للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية ICFR، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - توجد أصول والمطلوبات وقد حدثت معاملات.
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول وخصوم.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلي، بما في ذلك ICFR، بغض النظر عن مدى جودة تصميمه، يمكن أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تم تحقيقها. وعلى هذا النحو، فإن ضوابط وإجراءات أو الأنظمة الخاصة بـ ICFR قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب مراعاة فوائد الضوابط بالنسبة لتكلفتها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام ICFR من قبل جميع وظائف الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية. ونتيجة لذلك، فإن تشغيل ICFR يشمل موظفين يعملون في وظائف مختلفة عبر المنظمة.

ضوابط لتقليل مخاطر التحريف الجوهرية في التقارير المالية

يتكون نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل التالي:

- الضوابط المستمرة أو الدائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن سياسات وإجراءات مكتوبة أو فصل المهام.
- الضوابط التي تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- الضوابط الوقائية أو الكشفية بطبيعتها.
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الضوابط على المستوى الأعلى للشركة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النظام ، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون ، على سبيل المثال ، التسوية التي تدعم بشكل مباشر بند الميزانية العمومية ؛ و
- ميزة الضوابط المؤتمتة (الآلية) و / أو اليدوية. الضوابط المؤتمتة هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل في الوظائف وكذلك فحص التواصل (Interface) بين الأنظمة والتأكد من اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل تفويض أو الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية وفعاليتها التشغيلية

قامت الشركة للسنة المالية ٢٠٢٤ بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ بيئة الرقابة لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومدى الفعالية التشغيلية لنظام ICOFR مع مراعات:

- مخاطر وجود خطأ جوهري في بنود البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية تعرض بنود البيانات المالية للأخطاء الجوهرية؛ و
- حساسية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى القرار المطلوب.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم الضوابط الداخلية، تنفيذها واختبار مدى فعالية نظام الـ ICOFR. يتم الأخذ بالأدلة من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم الـ ICOFR. تشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً من عناصر التقييم حيث أن مثل هذه الأدلة قد تجلب انتباه الإدارة إلى قضايا رقابة إضافية أو قد تدعم النتائج.

اشتمل التقييم على تقدير تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ضمن عمليات مختلفة بما في ذلك الإيرادات والذمم المدينة، المشتريات، الاستثمارات، النقد والخزانة، الموارد البشرية وكشوف المرتبات، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. وشمل التقييم أيضاً تقييم التصميم والتنفيذ والاختبار للفعالية التشغيلية لرقابة على مستوى المنشأة، الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح. نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية لـ ICOFR، خلصت الإدارة إلى، باستثناء نقاط الضعف الجوهرية التي تم تحديدها في الملحق، وأنه قد تم تصميم ICOFR وتنفيذه وتشغيله بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

استنتاج

برأي الإدارة أنه نتيجة لاختبار التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل التي أجريت والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى نقاط الضعف المادية في البرنامج، كما أن البرنامج جرى تصميمه وتطبيقه بشكل مناسب ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تم اعتماد تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٥ وتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بالنيابة عن المجلس.

المدقق الخارجي

يتم إصدار تقرير غير متحفظ من مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر)، المدقق الخارجي لشركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق)، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل). عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

خالد بن سلطان الريان

رئيس مجلس الإدارة

في: ٢٠٢٥/٠٣/٢٦

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (٢٠١٦/٥) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، فإنه يتوجب على شركة قطر وعمان للاستثمار كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامها بتلك النظام، ويأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر لشركة قطر وعمان للاستثمار بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية والتي أيضا تؤكد إدراكها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وحفظ حقوق اصحاب المصالح فضلا عن تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للشركة وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وكجزء من حرص الشركة على تطبيق ذلك النظام فإن الشركة تسعى دائما الى ما يلي:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى.

قيم ومفهوم حوكمة الشركات

يشكل تقرير شركة قطر وعمان للاستثمار عن حوكمة الشركة أساساً لنموذج شفافية الأعمال مع فصل واضح للأدوار والمسؤوليات والمساءلة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والشركة، وقد أعدت شركة قطر وعمان للاستثمار هذا التقرير عن حوكمة الشركات بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية عملاً بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ (نظام هيئة قطر للأسواق المالية) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويغطي تقرير حوكمة الشركة كل المواضيع الضرورية لضمان تنظيم تقسيم الأدوار بين المجلس وإدارة الشركة بطريقة تعزز الثقة بين المساهمين والموظفين، وأسواق رؤوس الأموال وغيرها من الأطراف ذات العلاقة لتحقيق الضبط والامتثال، وحماية حقوق المساهمين، وتحقيق القيمة المستدامة مستقبلاً.

قامت الشركة خلال العام، بدعم إطار حوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات قواعد الحوكمة التي وضعتها هيئة قطر للأسواق المالية من خلال:

١. تحديث وتطوير سياسات وإرشادات الحوكمة.
٢. تقييم وتعزيز لجان المجلس.
٣. تنفيذ أفضل الممارسات (مثل وجود لجنة لحوكمة الشركات).

التقرير على حوكمة الشركات

تنطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من خلال التوجيه الفعال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام أفضل ممارسة لإدارة الأعمال بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة.

نحن في شركة قطر وعمان للاستثمار ملتزمون بتلبية طلبات وتطلعات مساهميننا، كما نؤمن بأن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني، كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام لنا ووسيلة تُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة قطر وعمان للاستثمار بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة التي تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية، وإن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية ("CGC") Corporate Governance Code الذي تم إصداره من هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، في حين أن المرجعية العامة هي القوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر وبورصة قطر بالإضافة إلى نظم الحوكمة المطبقة عالمياً.

إن تقرير الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صُمم ونُفذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة قطر وعمان للاستثمار (شركة مساهمة عامة قطرية) للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية.

تواصل شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات لتنفيذ متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية. في هذا السياق، عملت الشركة بتوجيه من مجلس إدارتها على وضع دليل متكامل لتطبيق متطلبات نظام الحوكمة والخطوات اللازمة للتقيد بها.

تعتمد شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المبادئ التوجيهية التالية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما ينص عليها نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية:

- يوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى بناء قيمة مستدامة طويلة الأمد، ويختار مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي ويشرف على عمله وعمل الإدارة العليا في إدارة الشركة، بما في ذلك تخصيص رأس المال للنمو طويل الأجل وتقييم وإدارة المخاطر؛ كما يحدد "أعلى مستويات" السلوك الأخلاقي.
- تقوم الإدارة التنفيذية بتطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة وتدير أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة بهدف خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.
- تقوم الإدارة التنفيذية، تحت إشراف المجلس ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بصورة عادلة الوضع المالي للشركة ونتائج عملياته، وتتيح فرصة الإفصاح للمستثمرين في الوقت المناسب لتمكينهم من تقييم مدى ملائمة المركز المالي ونشاط الشركة بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بعملياتها.
- تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بإدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، وتشرف على تدقيق القوائم المالية السنوية للشركة والضوابط الداخلية المذكورة في التقارير المالية.
- تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأة في تشكيل الحوكمة المؤسسية للشركة حيث تسعى إلى ضمان وجود مجلس إدارة متنوع يكون مناسباً لاحتياجات الشركة واستراتيجيتها، كما تتولى الإشراف على خطة التعاقب الوظيفي.
- يتعامل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بصورة مستمرة مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين والتي تؤثر على قيمة الشركة على المدى الطويل، ويتم تشجيع المساهمين الذين يتعاملون مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بطريقة قد تؤثر على اتخاذ القرارات أو استراتيجية الشركة على الإفصاح عن المعلومات المناسبة وتحمل المسؤولية تجاه مصالح الشركة ومساهميها ككل. وكجزء من هذه المسؤولية، يتعين على مجلس الإدارة أن يحقق التوازن بين الاستخدامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لرأس المال عند تحديد كيفية توزيعه بطريقة تضمن القيمة طويلة الأجل للمساهمين، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التعامل مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين على المدى الطويل والتي تؤثر على قيمة وسمعة الشركة.

- عند اتخاذ القرارات، يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصالح مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة.

التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية.

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين خاصة مساهمي الأقلية وأصحاب المصالح، وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالملكية والسيطرة، وتنفيذ نظام مراقبة فعال لإدارة الأعمال الاستراتيجية. وبالتالي تعزيز الجهود لخلق الوعي بأهمية حوكمة الشركات في شركة قطر وعمان للاستثمار.

وتطبيقاً للمادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يهدف تقرير الحوكمة السنوي المقدم إلى المساهمين وهيئة قطر للأسواق المالية QFMA إلى الإفصاح، وبكل شفافية، عن ممارسات الحوكمة في الشركة بما يعكس مبادئ الحوكمة الرائدة والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على جميع الأطراف الالتزام بها.

ويشمل ذلك هيكل رأس المال، والرقابة، وحقوق المساهمين، والمساواة، وتطوير ميثاق مجلس الإدارة وأنظمة لجانه، وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتعاقب الوظيفي، والمراجعة الدورية لمبادئ السلوك المهني، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات المهنية التي تلبى احتياجات الشركة وتحقق أهدافها.

تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في شركة قطر وعمان للاستثمار

تواصل شركة قطر وعمان للاستثمار جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات واعتماد خطط لتناسب مع متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ومنها:

- (١) تم إجراء التحديثات الضرورية على عقد تأسيس الشركة وذلك بهدف إدخال التعديلات التي تعزز ثقافة وممارسات الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادر من QFMA.
- (٢) تم تحديث ميثاق مجلس الإدارة لمساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته وتحديث موثيق اللجان التابعة له.
- (٣) تم تحديث وتطوير نماذج تقييم استقلالية ومتطلبات عضوية مجلس الإدارة ونماذج الإفصاح عن تضارب المصالح.
- (٤) تم تحديث وتطوير دليل حوكمة الشركات ليتماشى مع نظام حوكمة الشركات والذي يعتبر وثيقة هامة يحدد فيها نهج وممارسات الحوكمة وهيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان الفرعية بالإضافة الى القواعد والسياسات الأخرى الواجب اتباعها في الشركة.
- (٥) تطوير واعتماد السياسات الجديدة في الشركة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومنها قواعد السلوك الأخلاقي وسياسة المسؤوليات الاجتماعية وغيرها وذلك لضمان وتعزيز نظام وممارسات الحوكمة في الشركة.
- (٦) تحديث مصفوفة الصلاحيات واعتمادها من قبل رئيس المجلس وفقاً للمتطلبات الجديدة للحوكمة.
- (٧) فيما يخص نظام الرقابة الداخلية، قامت الشركة بإنشاء نظام متكامل للرقابة الداخلية يكون مرتبطاً بإجراء مراجعة محايدة دورية ينتج عنها تقارير كل ٣ أشهر.
- (٨) تطوير عمليات إدارة المخاطر بما يتلاءم مع الممارسات المثلى في هذا المجال.
- (٩) التأكد من إبلاغ مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية بالقضايا الرقابية من خلال ملاحظات وتوصيات المدققون الداخليون والخارجيون.

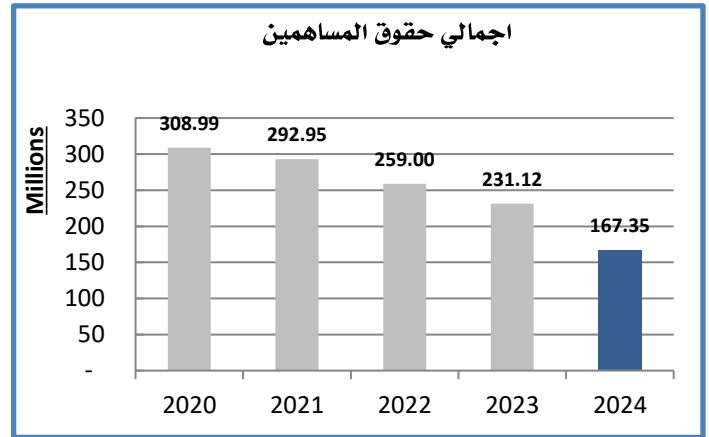
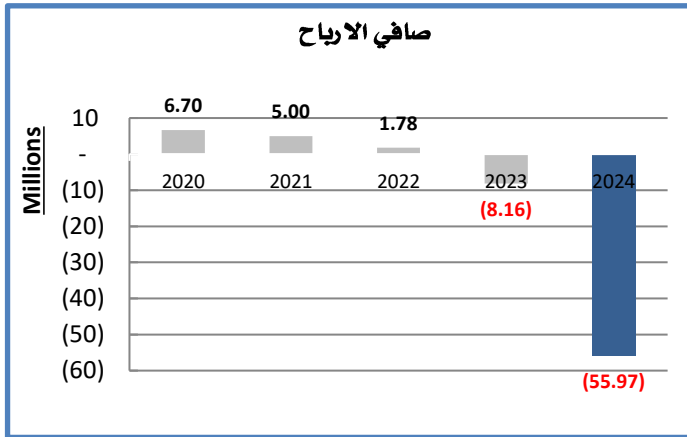
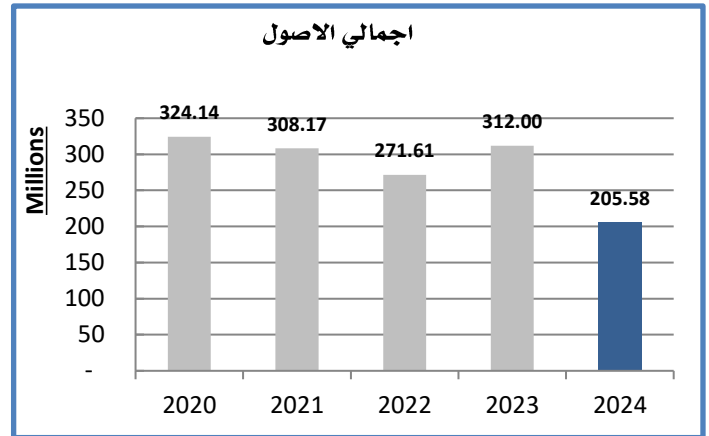
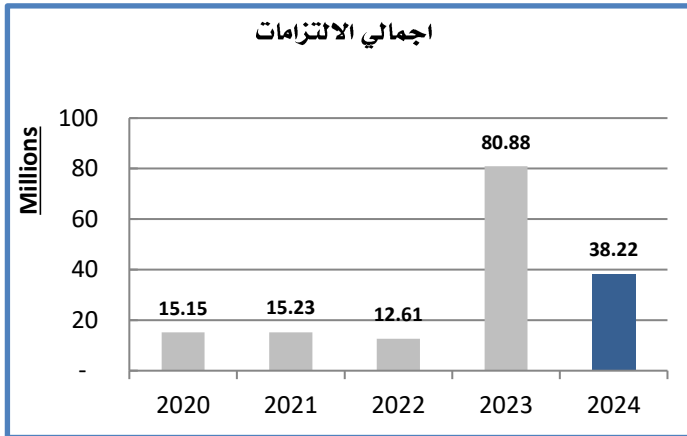
١٠) قامت الشركة أيضا:

- التأكد وتعزيز الفصل ما بين المدقق الداخلي عن المدقق الخارجي وتعزيز إشراف لجنة التدقيق على عمل كل منهما.
- رفع تقارير ربع سنوية الى مجلس الإدارة عن أهم القضايا المتعلقة بالنظم الرقابية في الشركة والإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية.
- تحديث دليل حوكمة الشركة لتعزيز دور ومسؤوليات كل من لجنة التدقيق والمدقق الداخلي في الشركة.
- ستقوم الشركة أيضاً بتعزيز إجراءات الامتثال في الشركة من خلال تصميم إطار وسياسات وإجراءات لإدارة عمليات الامتثال والرقابة عليها والتقرير عنها الى مجلس الإدارة بشكل دوري.

المؤشرات المالية

المؤشرات المالية الرئيسية

المؤشرات المالية الرئيسية للخمس سنوات السابقة التي توضح اجمالي الأصول واجمالي حقوق المساهمين واجمالي الالتزامات فضلا عن صافي الأرباح وتباين الصعود والهبوط في كل منهم.



للأسف قد مُنيت الشركة بخسائر بقيمة ٥٥,٩٧ مليون ريال قطري بنهاية عام ٢٠٢٤ (مقابل خسائر بمبلغ ٨,١٦ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٣) أي بانخفاض يقدر ٥٨٥,٩ % عن العام الماضي، وبلغ خسائر السهم (٠,١٧٨) ريال قطري لعام ٢٠٢٤ (وبلغ خسائر السهم (٠,٠٢٦) ريال قطري لعام ٢٠٢٣)، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين ١٦٧,٣٥ مليون ريال قطري في نهاية عام ٢٠٢٤ (٢٣١,١٢ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٣) أي بانخفاض يقدر بـ ٣٩ % عن العام الماضي.

بيانات التداول

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
١,١٠٧,١٦٣,٨٨٢	١,٠٨٤,١٠٢,٧٤٢	٥١٩,١٨٠,٩٥٨	٧٦١,٧١٢,٠٦٦	٢٨٨,٢٣٢,٦٧١	عدد الأسهم المتداولة
٨٦٢,٧٢١,٨٣٨	١,٠٤٢,٨٠٩,٣١٥	٤٢٧,٤٨٠,١٣٩	٦٥٨,٥٥٩,٣٣٣	٢٣٢,١٠٧,٣١٢	قيمة الأسهم المتداولة
٢٥,١٢٠	٣٠,٠٩٩	١٧,٢٩٥	٢٣,٠٦٩	١١,٦٠٦	عدد الصفقات المنفذة

النسب الرئيسية

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٢,٢٥	٠,٠٠	١,٨١٨	٠,٠٠	٠,٠٠	Dividend Yield (%) ربح السهم (%)
٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٦٣	١,٢٣٤	٠,٩٧٠	P/B.V Ratio (Times) مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (مرة)
٢٢,٢٨	٤٤,٥٣	٠	(M) (س)	(M) (س)	P/E Ratio (Times) مؤشر السعر إلى العائد (مرة)
٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٠٥	(M) (س)	(M) (س)	EPS (QR) عائد السهم (ريال)
٠,٩٩	٠,٩٢	٠,٨٧٣	٠,٧٧٠	٠,٧٢٤	Book Value/Share (QR) القيمة الدفترية (ريال)
٠,٨٩	٠,٨١	٠,٥٥٠	٠,٩٥١	٠,٧٠٢	Stock Price (QR) سعر السهم (ريال)

تعريفات:

ربح السهم (%)	= الأرباح الموزعة نقداً للسهم مقسومة على سعر السهم.
مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (مرة)	= سعر السهم مقسوماً على القيمة الدفترية للسهم.
مؤشر السعر إلى العائد (مرة)	= سعر السهم مقسوماً على عائد السهم.
عائد السهم (ريال)	= صافي ربح الفترة لأخرى أرباح مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.
القيمة الدفترية (ريال)	= حقوق المساهمين مقسومة على عدد الأسهم المكتتب بها.
سعر السهم (ريال)	= سعر إغلاق السهم في السوق كما يظهر في النشرة اليومية للسوق.

مجلس الإدارة

تلتزم شركة قطر وعمان للاستثمار بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بهدف تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين، من خلال إدارة أعمالها وفق معايير الأخلاق والشفافية والعدالة، ونحن نسعى باستمرار إلى التطوير والامتثال لأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات.

انطلاقاً من مسؤوليتنا الجوهرية، نحرص على الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي والإداري، كما أن مجلس الإدارة ملتزم بتطبيق أعلى معايير الحوكمة، حيث يؤدي كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أدواراً منفصلة، مع تحديد واضح لمسؤوليات كل منهما في إدارة شؤون الشركة.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، لضمان تحقيق مصالح المساهمين وجميع الأطراف المعنية بالشركة على المدى الطويل.

تعيين أعضاء مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة طبقاً إلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ و القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ، فضلاً عن النظام الأساسي للشركة (مادة : ٢٧) وتتولى لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأة المنبثقة من مجلس الإدارة مهمة الترشيحات للأعضاء الجدد بالتدقيق في طلبات الترشيح لانتخابات عضوية مجلس الإدارة والتأكد من مطابقتها للشروط الواردة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

تكوين مجلس الإدارة

في يوم ٢٠٢٣/١٢/١٧ ولمدة ١٥ يوماً تم فتح باب الترشح لانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للفترة ما بين ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦، لشغل ست مقاعد في عضوية مجلس إدارة الشركة، علماً بأن عدد المقاعد في عضوية مجلس الإدارة هي لثمان أشخاص من بينهم عضوان يمثلان جهاز قطر للاستثمار وجهاز الاستثمار العُماني في سلطنة عمان، أما بالنسبة لباقي الأعضاء الست فإنه سيتم تعيينهم بالانتخاب وقد تقدم لعضوية المجلس (١٣) ثلاثة عشر مرشحاً على النحو التالي:

- ١) السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني
- ٢) السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري
- ٣) السيد / عبد الرزاق محمد الصديقي
- ٤) السيد / عبد الله على عبد الرحمن العبد الله
- ٥) السيد / خميس بن مبارك خميس الكيومي
- ٦) السيد / أحمد بن عبد الخالق أحمد الغامدي
- ٧) السيد / خالد عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري
- ٨) السيد / محمد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري
- ٩) السيد / محمد عبدالرحمن محمد فخرو
- ١٠) السيد / خالد عبدالله عيسى الهتمي
- ١١) السيد / محمد أحمد محمد علي الأصمخ
- ١٢) السيد / محمد عبدالمنعم محمد صالح السيد
- ١٣) السادة / مستر فلافل كافي - ويمثلها السيد / صالح عبدالمنعم محمد صالح السيد

في شهر ابريل من عام ٢٠٢٤ وبالتحديد يوم ٢٤/٠٤/٢٠٢٤ ، قامت الجمعية العامة العادية لشركة قطر وعمان للاستثمار بانتخاب مجلس الإدارة الجديد ، علي ان يتكون مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) في دورته الحالية من (٨) ثمانية أعضاء ، تم انتخاب ستة منهم ، فيما جري تعيين السيد / خالد بن سلطان الربان ممثلاً عن حكومة دولة قطر "جهاز قطر للاستثمار" ، كما انه تم تعيين المهندس / قيس بن عبدالله الخروصي ممثلاً عن سلطنة عُمان "جهاز الاستثمار العُماني " ليكونا أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦).

وقد اسفرت الانتخابات عن فوز كل من التالي اسماهم ليصبحوا أعضاء مجلس الإدارة للفترة القادمة:

- | | |
|---|------------------|
| ١) السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني | عضو مجلس الادارة |
| ٢) السيد / أحمد بن عبد الخالق أحمد الغامدي | عضو مجلس الادارة |
| ٣) السيد / محمد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري | عضو مجلس الادارة |
| ٤) السيد / محمد بن عبدالرحمن محمد فخرو | عضو مجلس الادارة |
| ٥) السيد / محمد بن أحمد محمد علي الأصمخ | عضو مجلس الادارة |
| ٦) السيد / محمد بن عبدالمنعم محمد صالح السيد | عضو مجلس الادارة |

والجدير بالذكر ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأة التابعة لمجلس الإدارة تولت مهمة الترشيحات للأعضاء الجدد، كما قامت بالإشراف على عملية التقييم السنوي الذاتي لمجلس الإدارة ولجانته والرئيس التنفيذي أيضاً ، وكانت تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة الحالي (حتى نهاية ٢٠٢٤) على النحو التالي:

خالد بن سلطان الريان

رئيس مجلس الإدارة



٢٤ ابريل ٢٠٢٤	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- غير مستقل (ممثل حكومة قطر - ٢٠ %)	تصنيف العضوية :
- غير تنفيذي	
لا يوجد اسهم مملوكة	عدد الأسهم المملوكة :
ماجستير في إدارة الأعمال الدولية - UK - University of Westminster	٢٠١٠ ○
بكالوريوس في إدارة الأعمال - UK - University of Greenwich	٢٠٠٩ ○
	المؤهلات العلمية :
مدير في المحفظة المحلية ، جهاز قطر للاستثمار.	٢٠١٩ - حتى الان ○
عضو مجلس إدارة ، شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت.	٢٠١٨ - حتى الان ○
مدير مكتب الرئيس التنفيذي ، جهاز قطر للاستثمار.	٢٠١٩ - ٢٠١٣ ○
	الخبرات العملية :

المهندس / قيس بن عبدالله الخروصي

نائب رئيس مجلس الإدارة



٢٤ ابريل ٢٠٢٤	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- غير مستقل (ممثل صندوق الاحتياطي العام لسلطنة عُمان - ٢٠ %)	تصنيف العضوية :
- غير تنفيذي	
لا يوجد اسهم مملوكة	عدد الأسهم المملوكة :
ماجستير Value Investing and Finance	٢٠١٤ ○
بكالوريوس Industrial and Operation Engineering	٢٠٠٧ ○
	المؤهلات العلمية :
عضو مجلس الإدارة ، شركة آصال العالمية.	٢٠٢٤ - حتى الان ○
نائب رئيس مجلس الإدارة ، شركة الصفا للأغذية.	٢٠٢٣ - حتى الان ○
عضو مجلس إدارة ، البنك الاهلي	٢٠٢٢ - حتى الان ○
رئيس مجلس الإدارة ، شركة مزون للألبان.	٢٠٢١ - حتى الان ○
الرئيس التنفيذي ، شركة الحصن للاستثمار.	٢٠٢٠ - حتى الان ○
	الخبرات العملية :

السيد / عبد الهادي بن ترحيب بن نايفة الشهواني

عضو مجلس إدارة



٢٥ مارس ٢٠١٢	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي	تصنيف العضوية :
١٠٠,٠٠٠ سهم	عدد الأسهم المملوكة :
بكالوريوس في إدارة أعمال - جامعة بفرلي هيلز (USA)	المؤهلات العلمية :
	١٩٨٠ ○
	الخبرات العملية :

عضو مجلس إدارة ، فينشر كابييتال بنك (البحرين) سابقاً
عضو مجلس إدارة ، شركة وقود سابقاً
رئيس مجلس إدارة ، المجموعة الخليجية للاستثمار سابقاً
رئيس مجلس إدارة ، شركة قطر لتغليف المعادن سابقاً
رئيس مجلس إدارة ، شركة قطر للطوب الأحمر سابقاً
نائب رئيس مجلس ، إدارة شركة قطر للصناعات التحويلية سابقاً
الرئيس التنفيذي ، شركة الجزيرة للاستثمار سابقاً
عضو مجلس إدارة ، مصرف قطر الإسلامي سابقاً
عضو مجلس إدارة ، الشركة الإسلامية للتجارة سابقاً
عضو مجلس إدارة ، غرفة التجارة والصناعة سابقاً
عضو لجنة قطر للتنمية الصناعية سابقاً
عضو مجلس إدارة ، الغرفة العربية الأمريكية سابقاً

السيد / أحمد عبد الخالق الغامدي

عضو مجلس إدارة



١٩ مارس ٢٠١٨	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي	تصنيف العضوية :
لا يوجد اسهم مملوكة	عدد الأسهم المملوكة :
بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة القاهرة	المؤهلات العلمية :
	٢٠١٦ ○
	الخبرات العملية :
العمل الخاص في مجال التجارة و المقاولات.	٢٠١٦ - الى الان ○
موظف في قطاع النفط و الغاز.	٢٠١٦ - ٢٠٠٦ ○
موظف بوزارة الداخلية.	١٩٩٢ - ٢٠٠٤ ○

السيد / محمد عبدالعزيز سعد ال سعد الكواري
عضو مجلس إدارة



٢٤ ابريل ٢٠٢٤	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي	تصنيف العضوية :
٢,٤٠١,٢٤٠ سهم	عدد الأسهم المملوكة :
	المؤهلات العلمية :
ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال. جامعة أتش أي سي باريس بالدوحة	٢٠١٦ ○
بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية من جامعة كولورادو بولدر	١٩٩٨ ○
	الخبرات العملية :
رئيس مجلس الإدارة ، شركة قطر للهندسة والانشاءات	٢٠١١ - حتى الان ○
عضو مجلس الإدارة ، شركة بروة العقارية	٢٠٢٠ - ٢٠١١ ○
عضو مجلس الإدارة ، شركة قطر للوقود (وقود)	٢٠٠٨ - حتى الان ○

السيد / محمد بن عبدالرحمن محمد فخر
عضو مجلس إدارة



٢٤ ابريل ٢٠٢٤	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي	تصنيف العضوية :
٣,٠٤٤,٠٩٠ سهم	عدد الأسهم المملوكة :
	المؤهلات العلمية :
ماجستير ادارة الأعمال HEC Paris	٢٠١٧ ○
بكالوريوس ادارة اعمال تخصص محاسبة و مالية UCB	٢٠٠٤ ○
	الخبرات العملية :
عضو مجلس إدارة ، شركة المحار القابضة	٢٠٢٢ - حتى الان ○
العضو المنتدب لمجموعة حمد، قطر	٢٠١٩ - حتى الان ○
رئيس مجلس إدارة ، شركة RKH QITARAT LLC، قطر	٢٠١٩ - حتى الان ○

السيد / محمد عبد المنعم محمد صالح السيد
عضو مجلس إدارة



٢٤ أبريل ٢٠٢٤	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- غير مستقل	تصنيف العضوية :
- غير تنفيذي	
١٠٠,٠٠٠ سهم	عدد الأسهم المملوكة :
	المؤهلات العلمية :
ماجستير ادارة وتجارة دولية - نوتنغهام	٢٠١٧ ○
بكالوريوس ادارة اعمال ومحاسبة ومالية - نوتنغهام	٢٠١٦ ○
	الخبرات العملية :
عضو مجلس إدارة ، الخليج للمخازن	٢٠٢١ - حتى الان ○
عضو مجلس إدارة ، انماء القابضة	٢٠٢٤ - ٢٠١٩ ○
نائب رئيس مجلس الإدارة ، القطرية الالمانية للمستلزمات الطبية	٢٠٢٣ - ٢٠١٨ ○

السيد / محمد احمد الأصمخ
عضو مجلس إدارة



٢٤ أبريل ٢٠٢٤	تاريخ اول تعيين :
٢٠٢٦	انقضاء مدة العضوية :
- غير مستقل	تصنيف العضوية :
- غير تنفيذي	
١٠١,٢٤٠ سهم	عدد الأسهم المملوكة :
	المؤهلات العلمية :
ماجستير محاسبة ومالية - University of London	٢٠٢٤ ○
بكالوريوس محاسبة ومالية - University of San Diego	٢٠١٩ ○
	الخبرات العملية :
عضو مجلس إدارة ، القطرية الالمانية للمستلزمات الطبية	٢٠٢٤ - حتى الان ○

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي
الرئيس التنفيذي



١١ يوليو ٢٠٠٧	تاريخ اول تعيين :
١٠,٠٠٠ سهم	عدد الأسهم المملوكة :
	المؤهلات العلمية :
١٩٨٧	○ شهادة في تقييم المشاريع من ايرلندا.
١٩٨٥	○ شهادة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية.
١٩٨٥	○ شهادة في البيئة لتقييم التلوث البيئي في دولة قطر.
١٩٨٤	○ ماجستير في الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن - أمريكا.
١٩٧٩	○ شهادة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اليابان.
١٩٧٦	○ بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية.
	الخبرات العملية :
٢٠٠٦ - ٢٠٠٦	○ الرئيس التنفيذي لشركة الإسلامية للأوراق المالية.
٢٠١١ - ٢٠٠٥	○ عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية (المستشفى الأهلي).
٢٠٠٠ - ١٩٩٦	○ عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة القطرية للبترو.
٢٠٠٠ - ١٩٩٥	○ العضو المنتدب لشركة قطر للحديد الأسفنجي المقولب.
٢٠٠٠ - ١٩٩٠	○ عضو مجلس إدارة شركة قطر لتغليف المعادن.
٢٠٠١ - ١٩٩٠	○ نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للنقل البحري.
٢٠٠٠ - ١٩٨٧	○ مدير عام شركة قطر للحديد والصلب

مسؤوليات المجلس

يحرص مجلس الإدارة على الالتزام التام بمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في القوانين واللوائح ذات الصلة، والتي تشمل تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين وأصحاب المصلحة دون أي تمييز، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين. ويؤكد المجلس على أهمية الشفافية والإفصاح، حيث يتم تقديم جميع المعلومات المطلوبة بدقة ووضوح إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة، وذلك ضمن الأطر الزمنية المحددة وبما يتوافق مع القوانين المعمول بها.

علاوة على ذلك، تؤمن الشركة بضرورة تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية، حيث تضع المصلحة العامة للشركة ومساهميها وأصحاب المصلحة في مقدمة أولوياتها، متجاوزة أي مصالح شخصية، كما تلتزم الشركة بتطبيق أعلى معايير المهنية والنزاهة في أداء مهامها، سعياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

وفي هذا السياق، تعمل الشركة على ترسيخ هذه القيم في جميع تعاملاتها مع المساهمين، والشركاء، والمجتمع بشكل عام، بما يساهم في تعزيز سمعتها المؤسسية ودورها الريادي في قطاع الأعمال. كما تسعى إلى تبني أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة لضمان استدامة الأعمال وتحقيق نمو مستدام يعزز من قيمة الشركة ومكانتها في السوق.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

مجلس إدارة الشركة مسؤول أمام الجمعية العامة عن توجيه الشركة نحو تحقيق رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، وضمان تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين، كما يضطلع المجلس بدور قيادي في وضع السياسات العامة والإشراف على تنفيذها، إضافةً إلى متابعة الأداء المالي والتشغيلي للشركة لضمان تحقيق النمو المستدام.

يتولى المجلس مسؤولية ضمان فعالية دوره من جميع الجوانب، بما في ذلك وضع جدول أعماله وتنظيم اجتماعاته بطريقة تضمن مناقشة جميع القضايا الجوهرية المتعلقة بأداء الشركة وحوكمتها، كما يعمل على تعزيز الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، وضمان الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة.

يجوز لرئيس مجلس الإدارة تفويض بعض المهام والواجبات إلى أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وكذلك إلى الرئيس التنفيذي أو نائبه أو أحد مساعديه، وفقاً لمتطلبات العمل وبما يحقق الكفاءة في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المعتمدة.

مهام مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً شاملاً يحدد بدقة مهامه ومسؤولياته وواجبات أعضائه، مع التأكيد على ضرورة التزامهم التام بهذه الواجبات وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة. وقد تمت صياغة الميثاق وفقاً لأعلى المعايير المعتمدة عالمياً في مجال الحوكمة، مع مراعاة تحديثه ومراجعته بشكل دوري لضمان توافقه مع أحدث التشريعات والتطورات التنظيمية، ولتعزيز الشفافية، تم نشر ميثاق مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للشركة، مما يتيح لجميع أصحاب المصلحة الاطلاع عليه.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة الشركة وتوفير قيادة استراتيجية فعالة لضمان تحقيق الأهداف المحددة لشركة قطر وعمان للاستثمار. ويعمل المجلس على تعظيم قيمة الشركة بشكل مستدام ومربح، بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصلحة كافة. وتتوزع هذه المسؤوليات على جميع أعضاء مجلس الإدارة، حيث يتوجب عليهم ممارسة دورهم وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة، مع الالتزام بالقوانين والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك قانون الشركات التجارية القطري، وقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والخاصة بالشركات المدرجة، بالإضافة إلى النظام الأساسي لشركة قطر وعمان للاستثمار.

في حال حدوث أي تعارض بين واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وبين أحكام النظام الأساسي للشركة، فإن أحكام النظام الأساسي تُعد المرجع الأساسي ويجب الامتثال لها، ومن بين المهام الرئيسة لأعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر:

- ١) تعيين وتفويض السلطة إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الإدارة، يجب على المجلس تحديد اختصاصات وواجبات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ومسؤولياتهما وآلية تقديم تقاريرهما إلى رئيس المجلس والمجلس.
- ٢) المراجعة والموافقة على الهيكل التنظيمي للشركة وقنوات تقديم التقارير.
- ٣) الموافقة على دليل السلطات المالية المقترح للشركة من قبل الرئيس التنفيذي.
- ٤) الموافقة على الالتزامات المالية التي تتجاوز السلطات المخولة للجان المجلس والإدارة التنفيذية.
- ٥) استعراض وتقييم القوائم المالية للشركة والبيانات/التصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين.
- ٦) تقييم الأداء وتحديد مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي واستعراض والموافقة على إطار سياسة مكافآت الإدارة التنفيذية المقترحة من قبل لجنة المجلس ذات الصلة.
- ٧) الموافقة على الميزانية السنوية للشركة قطر وعمان للاستثمار.

- ٨) التوصية بالمدقق الخارجي إلى الجمعية العامة والحصول على تقارير التدقيق من المدقق الخارجي وكذلك مراجعة التقارير وتوجيه الإدارة لتحسين الجوانب ذات الصلة تبعاً لذلك.
- ٩) تعيين المدقق الداخلي استناداً إلى توصية لجنة التدقيق والإشراف على عمل المدققين الداخليين من خلال اللجنة.
- ١٠) التوصية إلى الجمعية العامة عن أرباح الأسهم المقترحة وسياسة توزيع أرباح الأسهم .

حظر الجمع بين المناصب

استناداً إلى أحكام المادة (٧) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، والتي تنظم مسألة الجمع بين المناصب، قام مجلس الإدارة باعتماد إقرار حظر الجمع بين المناصب، حيث يلتزم كل عضو من أعضاء المجلس بالتوقيع عليه، تأكيداً لالتزامهم بعدم الجمع بين المناصب المحظورة بموجب القوانين واللوائح المنظمة.

وبناءً على ذلك، وخلال عام ٢٠٢٤، لم يقيم أي من أعضاء مجلس الإدارة بالجمع بين منصب الرئيس أو نائب الرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي داخل الدولة. كما لم يجمع أي عضو عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مقارها الرئيسية في الدولة، ولم يتقلد أي عضو عضوية في مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً، مما يضمن تجنب تضارب المصالح وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

ويتم حفظ إقرارات حظر الجمع بين المناصب من قبل أمين سر المجلس ضمن الملفات الرسمية المخصصة لهذا الغرض، وذلك لضمان الشفافية والامتثال التام لأحكام الحوكمة. ويؤكد المجلس التزامه التام بتطبيق أعلى معايير الحوكمة، بما يعزز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة، ويدعم تحقيق أهداف الشركة وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها.

تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي

يحرص مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) على تعزيز فعاليته وكفاءته في أداء مهامه من خلال إجراء تقييم ذاتي سنوي لأدائه، وذلك عبر لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت. يهدف هذا التقييم إلى ضمان قيام المجلس بمهامه على أكمل وجه، إضافةً إلى تحديد المجالات التي تتطلب تطويراً أو تحسيناً لضمان تحقيق أفضل النتائج وتعزيز الأداء المؤسسي، مثال على ذلك أن يكون التقييم موضوعياً ومستقلاً، وأن يشجع التقييم المناقشة المفتوحة والبناءة حول الأداء، وأن يكون مجلس الإدارة قد حدد الأهداف الرئيسية المقصود تحقيقها من خلال عملية تقييم الأداء فضلاً عن أن يظل تقييم الأداء الفردي سرياً.

العناصر الرئيسية التي يشملها التقييم:

١. فعالية مجلس الإدارة - تقييم مدى كفاءة المجلس في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإدارة شؤون الشركة.
٢. أداء الأعضاء - مراجعة مستوى مشاركة والتزام كل عضو، ومدى مساهمته في تحقيق أهداف الشركة.
٣. هيكلية المجلس - التأكد من مدى ملاءمة التكوين الحالي للمجلس لتحقيق التوازن بين الخبرات والمهارات المطلوبة.
٤. حوكمة الشركة - تقييم مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.
٥. اللجان المنبثقة عن المجلس - مراجعة أداء اللجان المتخصصة ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية.
٦. التطوير والتدريب - قياس مدى الحاجة إلى برامج تدريبية لتطوير مهارات الأعضاء وتحسين أدائهم.

يعتمد المجلس على نتائج هذا التقييم لتحديد فرص التحسين وتعزيز الحوكمة الرشيدة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مما يساهم في تحقيق مصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة على المدى الطويل.

وتتم تيسير عملية التقييم في شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بواسطة لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت. وتقوم هذه اللجنة بتصميم وتطوير وتحديث الاستبيان المستخدم لإجراء التقييم "حسب الضرورة". ويمكن تعيين استشاري خارجي لإجراء التقييم إذا رأى مجلس الإدارة ضرورة لذلك.

وبناءً على ذلك، وخلال عام ٢٠٢٤، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج متوافقة مع التوقعات وفقاً لسياسات الشركة المتبعة والتي تتضمن الاجتماعات المنعقدة وحضور الاجتماعات والمناقشات والتوصيات.

أمين سر مجلس الإدارة

السيد/ أحمد عصام الدين وهبه حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة، ويتمتع بخبرة واسعة في مجالي المحاسبة والأعمال المصرفية. يشغل منصب أمين سر مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩، حيث يساهم بخبراته في تعزيز كفاءة وفعالية أعمال المجلس.

بدأ السيد/ أحمد عصام الدين وهبه مسيرته المهنية في القطاع المصرفي، حيث عمل بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ في إدارة الحسابات بأحد البنوك الرائدة في جمهورية مصر العربية، حيث اكتسب معرفة عميقة بالعمليات المالية والمصرفية، وفي عام ٢٠٠٨، انتقل للعمل لدى شركة قطر وعمان للاستثمار، حيث التحق بالإدارة المالية وأسهم في تطوير استراتيجيات التمويل والاستثمار بالشركة، وبفضل خبرته الواسعة ومعرفته المتخصصة، يواصل السيد/ أحمد عصام الدين وهبه تقديم قيمة مضافة في مجال الحوكمة والإدارة المالية، مما يساهم في تعزيز الأداء المالي والإداري للشركة.

تتمثل مهام أمين سر مجلس الإدارة في مساعدة المجلس ورئيسه من خلال المهام والمسؤوليات التالية:

- تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفائره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه، على أن يتم توقيع محاضر الاجتماعات منه ومن جميع الأعضاء الحاضرين.
- التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات التي أقرها المجلس، والتأكد من تبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل، مع مراعاة الاجتماعات الطارئة.
- أن يتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة.
- يراعي أمين سر المجلس وتحت إشراف الرئيس تأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الآخرين بالشركة بمن فيهم المساهمين والإدارات المختلفة في الشركة والموظفين تحت إشراف الرئيس.
- يساعد أمين سر المجلس رئيس مجلس الإدارة وجميع أعضائه في تنفيذ مهامهم، ويتمثل دوره الرئيسي في تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة بشأن حوكمة الشركات ومجالاتها المتنوعة الأخرى فضلاً عن أهم التطورات في أفضل الممارسات العالمية.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشياً مع النظام الأساسي للشركة، وامتثالاً لأحكام قانون حوكمة الشركات، عقد مجلس الإدارة (٦) ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤، محققاً بذلك الحد الأدنى المطلوب لانعقاد المجلس. وقد تناولت هذه الاجتماعات مناقشة الموضوعات الاستراتيجية واتخاذ القرارات اللازمة لدعم تحقيق أهداف الشركة وتعزيز حوكمتها.

وفيما يلي تفاصيل الاجتماعات التي عُقدت خلال العام:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٤/٠٣/٢٨	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢٤/٠٤/٢٤	٦ أعضاء	عضوين	مكتمل
الثالث	٢٠٢٤/٠٦/٢٤	٦ أعضاء	عضوين	مكتمل
الرابع	٢٠٢٤/٠٩/٠٨	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الخامس	٢٠٢٤/١١/٢٦	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السادس	٢٠٢٤/١٢/٣٠	٧ أعضاء	عضو	مكتمل

قرارات المجلس

جميع القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة خلال هذه الفترة تمت بإجماع الأعضاء، وتم توثيقها رسميًا في محاضر الاجتماعات وفق الأصول المتبعة. كما يؤكد المجلس رضاه التام عن تنفيذ المهام الموكلة إليه، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في دليل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، مع الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة لضمان تحقيق أهداف الشركة وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

وفقًا لمبادئ الحوكمة ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، شكّل مجلس إدارة الشركة عددًا من اللجان المنبثقة عنه، والتي تتألف من أعضاء من داخل المجلس أو من خارجه إذا دعي الأمر ذلك، وتُكَلّف هذه اللجان بمساعدة المجلس في تنفيذ مهامه الإشرافية، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

وعن استقلالية رئيس مجلس الإدارة، واستنادًا إلى أحكام المادة (٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يُحظر على رئيس مجلس الإدارة أن يكون عضوًا في أي من هذه اللجان، فضلًا عن أن رئيس لجنة التدقيق لا يجوز أن يكون عضوًا في أي لجنة أخرى، وهو ما تلتزم به الشركة.

أما عن مهام اللجان وتوثيقها، تُمنح كل لجنة من هذه اللجان مهامًا محددة يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة في ميثاق المجلس، وتوثق هذه المهام كتابيًا ويتم اعتمادها من قبل المجلس، وعلى الرغم من تفويض اللجان بمسؤوليات محددة، فإن المسؤولية النهائية تظل تقع على عاتق مجلس الإدارة بالكامل، وتم إنشاء اللجان وهي على النحو التالي:

(١) **لجنة التدقيق الداخلي:** مراجعة البيانات المالية، وتقارير المراجعة الخارجية والداخلية، وضمان بيئة رقابة داخلية فاعلة، والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية لتقليل المخاطر في الشركة.

(٢) **لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأة:** مراجعة الترشيحات إلى مجلس الإدارة والرقابة على هيكل الحوكمة للشركة فضلًا عن تحديد مكافآت أعضاء المجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين بالإضافة إلى الإشراف على التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي.

(٣) **اللجنة التنفيذية والاستثمار:** مراجعة الاستراتيجية والسياسة الاستثمارية ومتابعتها للحفاظ على استثمارات وأموال الشركة وتعظيمها لضمان نموها فضلًا عن إمكانية توزيع أرباح سنوية على المساهمين بصورة مرضية.

وتكوين اللجان المذكورة أعلاه تكون على الشكل التالي:

لجنة التدقيق الداخلي

• أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / احمد عبدالخالق الغامدي	١٩ مارس ٢٠١٨	رئيس اللجنة
السيد/ محمد عبدالرحمن محمد فخرو	٢٤ ابريل ٢٠٢٤	عضو
السيد/ محمد أحمد محمد علي الأصمخ	٢٤ ابريل ٢٠٢٤	عضو
السيد / أحمد عصام الدين امين وهبه	٢١ اكتوبر ٢٠٠٩	سكرتير اللجنة

• مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الآتي:

- البيانات المالية
 - مراجعة التقارير المالية والمحاسبية المهمة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجات عالية من الاجتهاد والحكم السليم بالإضافة إلى البيانات والتصريحات المهنية أو التنظيمية الحديثة الصادرة وفهم تأثيرها على البيانات المالية للشركة بما في ذلك الشركات التابعة والكيانات ذات الصلة التي تندرج في إطار أي ولاية قضائية داخل أو خارج قطر.
- التدقيق الداخلي
 - الحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفعالية.
- التدقيق الخارجي
 - مراجعة نطاق ونهج التدقيق المقترح للمدققين الخارجيين بما في ذلك تنسيق الجهود مع المدققين الداخليين.
 - مناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.
- الإلتزام
 - إجراء المراجعة مع الإدارة ورئيس إدارة الإلتزام بشأن الميثاق والخطط والأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي ووظيفة ودور إدارة الإلتزام .
- إدارة المخاطر
 - مراجعة الموافقة على إستراتيجية إدارة المخاطر للشركة ومدى قابلية الشركة على المخاطر وسياسات المخاطر المتبعة .
- تقديم التقارير
 - تقديم التقارير بانتظام إلى المجلس عن أنشطة اللجنة والقضايا والتوصيات ذات الصلة.

مجلس الإدارة يعتمد على لجنة التدقيق لمتابعة الضوابط الرقابية الداخلية والإبلاغ عن حالات فشل أو ضعف في الضوابط الرقابية المعتمدة، اعتباراً من تاريخ التقرير لم يتم ملاحظة أي ضعف ذو تأثير على الرقابة الداخلية كما لم يقدم أي تقرير إلى مجلس الإدارة بوجود ضعف في الرقابة الداخلية.

• اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة ست اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكانت تواريخ الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٤/٠٣/٢٧	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢٤/٠٤/٣٠	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠٢٤/٠٦/٢٣	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

الرابع	٢٠٢٤/٠٨/٠١	عضوين	عضو واحد	مكتمل
الخامس	٢٠٢٤/١٠/٣٠	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السادس	٢٠٢٤/١٢/٢٦	عضوين	عضو واحد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢٤، قامت لجنة التدقيق الداخلي بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة، وأسفرت اجتماعات لجنة التدقيق عن القرارات الرئيسية التالية خلال السنة المالية ٢٠٢٤:

١. تعيين المدقق الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٤ (مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر)).
٢. تعيين المدقق الداخلي للشركة لعام ٢٠٢٤ (مورستيفين).
٣. رفع توصية باعتماد البيانات المالية سواء الربعية او النصف سنوية والسنوية خلال عام ٢٠٢٤.
٤. مقارنة الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٤ مع المحقق فعلي لعام ٢٠٢٤.
٥. مراجعة واعتماد الموازنة التقديرية للشركة لعام ٢٠٢٥.
٦. مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي لعام ٢٠٢٥.
٧. مناقشة تقارير المدقق الداخلي المقدمة خلال العام ٢٠٢٤ (تقارير ربع سنوية بالإضافة الي تقارير حسب الطلب من مجلس الادارة).
٨. المراجعة والنظر في تحديث بعض من اللوائح الداخلية للشركة.

لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأة

• أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد/ محمد عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري	٢٤ ابريل ٢٠٢٤	رئيس اللجنة
السيد/ محمد عبدالمنعم محمد صالح السيد	٢٤ ابريل ٢٠٢٤	عضو
السيد/ محمد أحمد محمد على الأصمخ	٢٤ ابريل ٢٠٢٤	عضو
السيدة / ريهام حجاج	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

• مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الآتي:

- الترشيح
 - رصد وترشيح أعضاء جدد لمجلس الإدارة من الذين يثبتوا قدرتهم على اتخاذ قرارات سليمة نيابة عن الشركة والمساهمين .
 - تقييم الأداء السنوي للمجلس الحالي وترشيح أعضاء مجلس إدارة جدد وإعادة الترشيح للانتخاب من قبل الجمعية العمومية.
 - التأكد من أن الترشيحات تأخذ في الاعتبار توافر عدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية . يجب أن تتم الترشيحات على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً للمبادئ التوجيهية الملحقة في أنظمة الحوكمة لهيئة قطر لأسواق المال .
- الحوكمة
 - إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كفاءة عمل الشركة وإدارتها لسياسات الحوكمة وأيضاً التوصية للمجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات .

- النظر في مسائل عدم الالتزام بالحوكمة والتوصية إلى المجلس باتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال .
- التوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة والالتزام بها في الشركة وسياسات الحوكمة للكيانات التابعة ذات الصلة .
- التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للشركة .

• اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠٢٤ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكان موعد الاجتماع علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٤/٠١/٠٧	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢٤/٠٣/٢٧	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢٤، قامت لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة وقامت اللجنة بالاتي:

١. الاشراف علي انتخابات مجلس الإدارة.
٢. النظر في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورفع توصية بها الي الجمعية العامة العادية للموافقة والاعتماد.
٣. تحديد المكافآت الخاصة بالإدارة العليا والموظفين بالشركة.
٤. مناقشة ومراجعة تقرير الحوكمة عن عام ٢٠٢٣.

اللجنة التنفيذية والاستثمار

• أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	٢٥ مارس ٢٠١٢	رئيس اللجنة
السيد / محمد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري	٢٤ ابريل ٢٠٢٤	عضو
السيد / محمد بن عبدالمنعم محمد صالح السيد	٢٤ ابريل ٢٠٢٤	عضو
السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو - الرئيس التنفيذي
السيد / غانم احمد عبيدلي	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

• مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- دعم مجلس الإدارة والأداء
 - اللجنة تمثل هيئة استشارية للمجلس.
 - تقديم تقارير كافية لتمكين المجلس من رصد الأداء العام للشركة.
 - مراجعة واعتماد (على الأقل سنويا) الاستراتيجية الاستثمارية للشركة وتماشيا مع استثمارات الشركة.
- يجب علي اللجنة ان تقوم بالاتي:
 - اقتراح السياسات الاستثمارية للنظر فيها واعتمادها من قبل المجلس، بما في ذلك المناصب المقترحة فيما يتعلق بالاستثمارات المناسبة.
 - التأكد من أن سياسة الاستثمار تأخذ في عين الاعتبار مبادئ الاستثمار التوجيهية التي يحددها المجلس، والقيود التي تفرضها السلطات التنظيمية أو التي أوصى بها الاكتواري مع مراعاة متطلبات الملاءة المالية.

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال الشركة والتغييرات المهمة في الهيكل الإداري والرقابي للشركة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.

● اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة ست اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤ لتنفيذ مهامها المنوطة بها وكانت مواعيد الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٤/٠٥/١٩	٤ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢٤/٠٦/٢٠	٤ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠٢٤/٠٨/٢٨	٤ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الرابع	٢٠٢٤/٠٩/٠٨	٤ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الخامس	٢٠٢٤/٠٩/٢٣	٤ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السادس	٢٠٢٤/١١/٢٥	٤ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السابع	٢٠٢٤/١٢/٣٠	٣ أعضاء	عضو واحد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢٤، قامت اللجنة التنفيذية والاستثمار بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة وقامت اللجنة بالاتي:

١. رفع التقارير الدورية الى مجلس الإدارة عن مشاريع الشركة القائمة واعادها لتشمل الايجابيات والسلبيات ورفع توصيتها لمجلس الإدارة بخصوصه.
٢. رفع التقارير الى مجلس الإدارة بشأن توزيع رأس المال والتحديث حسب القطاعات الاستثمارية الفعلية والمقترحة بشكل دوري، ورفع توصيتها لمجلس الإدارة بخصوصه.
٣. مناقشة مستجدات مشاريع الشركة ورفع تلك نتائج المستجدات وتوصياتها بخصوصه.

سياسات المكافآت

قامت شركة قطر وعمان للاستثمار بإعداد سياسة المكافآت بما يتوافق مع المادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.

أعدت سياسة المكافأة بالشركة لأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية، و هي تهدف إلى الحفاظ على سياسة تتفق مع مبادئ و فاعلية إدارة المخاطر و التي بدورها تؤدي إلى الحد من المخاطر.

تم إعداد هذه السياسة لتعزيز ثقة المساهمين مع الشركة من خلال تحديد المكافآت التي تدير وتحد من تضارب المصالح المحتمل أو المثبت بين الشركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تصف سياسة المكافآت المبادئ الأساسية للمكافآت، مع الإشارة إلى العلاقة بين المكافآت والخدمات، والأهمية النسبية لمختلف مكونات المكافآت، بما في ذلك أداء الشركة.

النظام الأساسي للشركة وبالتحديد المادة (٣٩)، يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ٥٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة بعد اقتطاع الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح على المساهمين سواءً بشكل نقدي أو عيني لا يقل عن (٥٪) من رأس المال المدفوع.

مع الأخذ في الاعتبار انه يجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، ويشترط في هذه الحالة موافقة الجمعية العامة، وللوزارة أن تضع حداً أعلى لهذا المبلغ.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت، المنبثقة عن مجلس الإدارة، مسؤولية تحديد المكافآت السنوية لأعضاء المجلس، وذلك وفقاً لسياسة المكافآت المعتمدة، قبل رفع توصيتها إلى مجلس الإدارة للنظر في تقديمها إلى الجمعية العامة العادية لاتخاذ القرار المناسب. كما تشمل مهام اللجنة تحديد مكافآت الإدارة العليا والموظفين، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة الحالي، والنتائج المالية المحققة لعام ٢٠٢٤، واللوائح والسياسات المعتمدة في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، قررت اللجنة رفع توصية إلى الجمعية العامة العادية، المزمع انعقادها بتاريخ ٢٩/٠٤/٢٠٢٥، بعدم صرف أي مكافآت سنوية لأعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت الإدارة العليا والعاملين بالشركة

لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت تقرر تعويضات ومكافآت الإدارة العليا وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناء على الأداء المبذول، كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا والموظفين.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا، وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء، يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت، كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا والموظفين.

سياسة تعارض المصالح

نُراعي هذه السياسة الواجبات والحقوق التي يجب الالتزام بها من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وموظفي الشركة، بالإضافة إلى الجهات الأخرى ذات الصلة، وذلك لضمان الامتثال والشفافية في بيئة العمل.

الأطراف ذات العلاقة

الرقابة وآلية الحوكمة على العمليات والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة تم توثيقها في دليل حوكمة الشركات في شركة قطر وعمان للاستثمار.

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في نظام حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الشركة ستعزز من سياساتها الخاصة بالأطراف ذات العلاقة وخاصة إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهماتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، المعاملات الهامة مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

خلال العام المنصرم، لم يتم تسجيل أي عملية أو صفقة ذات علاقة من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا بالشركة.

سياسة التعامل مع الشائعات

إعمالاً لأنظمة الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، ففي حالة وجود شائعات في الجمهور قد يكون لها تأثير على الشركة أو تستهدفها، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق الإعلانات العامة لتأكيد أو نفي أي من هذه الشائعات، ويجب أن يعتمد القرار بشأن الطرق التي يجب اتخاذها لتأكيد أو نفي أي شائعات على حجم الإشاعة والمخاطر التي تشكلها على الشركة أو أعمالها أو المساهمين أو الموظفين أو مجلس الإدارة أو أصحاب المصلحة الآخرين.

دليل سياسات وإجراءات الترشيحات والتعاقب

تعد خطة التعاقب عملية أساسية لضمان تلبية احتياجات الشركة في شغل الوظائف القيادية، بما في ذلك مناصب مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وغيرها من المواقع الرئيسية فور شغورها. وتشمل هذه العملية تحديد الأدوار القيادية، وتقييم الكفاءات والإمكانات، وتطوير جيل جديد من القادة ليكونوا خلفاء محتملين في المناصب الرئيسية داخل الشركة.

تركز استراتيجية التطوير في المقام الأول على التدريب والتوجيه وصقل مهارات الموظفين الذين تم تحديد كمترشحين لتولي مسؤوليات أكبر عند الحاجة. وتدرك الشركة أهمية التعاقب الوظيفي لضمان الاستمرارية وتعزيز الأداء المؤسسي، لا سيما في المناصب الحيوية التي تُعد ركيزة أساسية للنمو الحالي والمستقبلي. وعليه، من الضروري شغل هذه المناصب فور شغورها لتجنب أي فجوات قيادية قد تؤثر على سير العمل.

وفي هذا الإطار، وضعت الشركة سياسة واضحة للتعاقب تشمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع الالتزام المستمر بتطوير مهارات الموظفين وتعزيز قدراتهم في جميع المستويات، بما يحقق انتقالاً سلساً للأدوار دون التأثير على الأداء المؤسسي. وانطلاقاً من التزامها بالتحسين المستمر، تعمل الشركة حالياً على تطوير وتحديث خطة التعاقب الحالية، بما يضمن توافقها مع المتغيرات الاستراتيجية والتحديات المستقبلية، ويعزز جاهزيتها لمواكبة النمو والتوسع بفعالية.

سياسة التعامل مع الشكاوي والتظلمات والبلاغات

إعمالاً لأنظمة الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الشركة تقوم باستقبال وفحص كافة الشكاوي والتظلمات والبلاغات التي قد يتم تقديمها وتعمل على البت فيها وتسويتها على النحو الأمثل وفقاً لأعلى معايير الشفافية وعلى أسس تتسم بالعدالة ودون أي تمييز ودون المساس بحقوق الشركة، وكذلك النظر في المقترحات المقدمة من أي من أصحاب المصالح، وتلتزم الشركة في هذا الشأن بالالتزام بالحفاظ على سرية كل من مضمون الشكاوي أو المقترح أو البلاغ أو حتي التظلمات والشخص مقدم أي منهم.

الإفصاح عن عمليات التداول

وضعت الشركة مبادئ توجيهية واضحة لتنظيم التداول الداخلي، وذلك وفقاً لدليل وسياسات حوكمة الشركات، بهدف منع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، وضمان الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة عند توفرها. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ إجراءات الإفصاح الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لتعزيز الشفافية والامتثال للأنظمة.

وفي سياق جهودها لتعزيز الضوابط والحوكمة، قامت الشركة بإعداد دليل شامل يحدد الضوابط والإجراءات المنظمة لتداول الأشخاص المطلعين، لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومنع أي ممارسات غير مشروعة. وقد تم اعتماد هذا الدليل رسمياً من قبل مجلس الإدارة، مما يؤكد التزام الشركة بتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.

إطار الرقابة الداخلية

نظراً لمحدودية عدد الموظفين في الشركة وهم ٦ أشخاص يعتبر المجلس هو المسئول في النهاية عن إنشاء وتعديل ومراجعة إطار الرقابة الداخلية للشركة، من خلال لجنة التدقيق، من أجل الحصول على تأكيد معقول بمراقبة فعالية وكفاءة عمليات الشركة ووجود ضوابط رقابية ملائمة في إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين.

شركة قطر وعمان للاستثمار أعدت إطار رقابة داخلية مناسب يمكنها من معالجة وإدارة المخاطر الرئيسية للشركة، بالإضافة إلى أن جزءاً من هدف الشركة "قطر وعمان للاستثمار" هو بناء وضع مالي قوي للشركة وإدارة مخاطرها بفاعلية والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والتدقيق الداخلي الذي تدعم في تأسيس إطار رقابة داخلية قوي.

بالنيابة عن المجلس تقوم لجنة التدقيق بمسؤولية القيام دورياً بمراجعة وتقييم إطار الرقابة الداخلية عن طريق تقييم مهام ووظائف التدقيق الداخلي فضلاً عن أعمال التدقيق الخارجي.

وقد حدد مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار أهداف مستوى الكيان التي تتوافق مع رؤية الكيان ورسالته واستراتيجياته، وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداثاً وظروف قد تهدد بتحقيق أهداف هذه الشركة.

وللتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام فعال للمراقبة الداخلية، ولتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية، تبني مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار إطار الرقابة الداخلية COSO ولقد تم دمج إطار عمل COSO الذي تم تبنيه مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي أوصى به معهد القانون الدولي لتخصيص المسؤولية عن الواجبات المحددة في الإطار.

باستخدام نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، يتم تعيين الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والتحكم إلى المجموعات الثلاث التالية في شركة قطر وعمان للاستثمار:

• خط الدفاع الأول – الإدارة التشغيلية:

يتم تعيين الإدارة التشغيلية لشركة قطر وعمان للاستثمار مع الملكية الأساسية للمخاطر والطرق المستخدمة لإدارة هذه المخاطر.

• خط الدفاع الثاني – وظيفة (وظائف) المراقبة والإشراف الداخلي:

وتشمل مهام الرصد والرقابة الداخلية في شركة قطر وعمان للاستثمار، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية والاستثمار، ولجنة حوكمة الشركات، ولجنة الاستراتيجية والاستثمار، ورؤساء الأقسام المستقلين... إلخ إدارة المخاطر في شركة قطر وعمان للاستثمار هي لكل قسم، حيث تضمن وظائف المراقبة والرقابة الداخلية المختلفة تشغيل الضوابط وعمليات إدارة المخاطر على النحو المقصود.

• خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي:

يوفر التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلاً بشأن فعالية إدارة المخاطر ومراقبتها للمجلس والإدارة التنفيذية.

يتم رفع تقارير عن الموقف المالي والعمليات ونتائج الأعمال لشركة قطر وعمان للاستثمار بشكل دوري إلى مجلس الإدارة. ويتم رفع تقارير بالنتائج المالية الفصلية ونتائج نهاية السنة للمساهمين وتنشر في الموقع الإلكتروني للشركة (www.qatar-oman.com).

التدقيق الداخلي

تبقى شركة قطر وعمان للاستثمار عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها نحو تعزيز ومراجعة إطار عمل الرقابة الداخلية بشكل دوري ومستمر، إلا أنه وبالنظر إلى الوضع الحالي المحدود من حيث الموارد البشرية المتاحة، لذلك قامت الشركة من خلال لجنة التدقيق بإسناد عمليات التدقيق الداخلي والمخاطر إلى شركة "موري ستيفن" لمساعدة الشركة على القيام بمهام التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٤.

وتم تحديد نطاق العمل من قبل شركة "موري ستيفن" بالقيام بالمراجعة المستمرة مع تقديم تقرير كل ربع سنة على عمليات الشركة لتحديد المخاطر ومكامن الضعف في الضوابط الرقابية، ومن ثم يتم رفع تقارير بمدي المخاطر والانضباط إلى لجنة التدقيق لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

وقد اعتمد المجلس مجموعة شاملة من وثائق الحوكمة، بما في ذلك، الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات الوظيفية والرواتب، والتوصيف الوظيفي، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالية والتشغيلية إلى تحكم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويض السلطة القائم على عدم تمتع أي فرد بسلطات مطلقة. والإدارة التنفيذية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية والإشراف عليها والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان التنفيذ السليم للسياسات والإجراءات.

التدقيق الخارجي

قررت الجمعية العامة العادية في اجتماعها المنعقد في ٢٤ أبريل ٢٠٢٤، تعيين السادة / شركة مزارز أس آيه ليمتد (فرع قطر) كمدقق حسابات خارجي لشركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك بناءً على توصية لجنة التدقيق وموافقة مجلس الإدارة.

يقدم المدقق الخارجي تقرير مراجعة نصف سنوية وتقرير تدقيق سنوي للبيانات المالية للشركة، والمدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة ومجلس إدارتها.

بالإضافة إلى مواد عقد التأسيس، والتي تحكم واجبات ومهام المدقق الخارجي، ينص دليل الحوكمة للشركة على أدوار المدقق الخارجي ومسؤولياته وتعيينه وسياسة عدم تعيينه، كما ينص دليل الشركة على دور لجنة التدقيق في الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.

ويعين مدقق الحسابات الخارجي على أساس سنة واحدة قابلة للتجديد لفترة مماثلة تصل إلى خمس سنوات متتالية كحد أقصى، وإن المدقق الخارجي المعين يجب أن يكون مسجل على قائمة مدقق الحسابات الخارجي لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمثل لأعلى المعايير المهنية.

يكون المدقق الخارجي مستقلاً تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ولا يوجد لديه أي تضارب في المصالح في علاقته بالشركة، ويقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى الجمعية العامة تقرير التدقيق حول البيانات المالية، ويلعب مدققي الحسابات الخارجيون لشركة قطر وعمان للاستثمار دوراً أساسياً في الشركة.

وبالتالي، يوفر المدققون الخارجيون تأكيداً معقولاً بأن البيانات المالية تمثل المركز المالي للشركة وأدائها بشكل عادل. لضمان ما سبق، يقوم المدققون الخارجيون بإجراء عمليات التدقيق الخاصة بهم بشكل مستقل عن الشركة.

وهذا من شأنه أن يوفر الثقة في المعلومات المحاسبية للشركة. ويقدم المدققون الخارجيون إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها شركة قطر وعمان للاستثمار وكذلك أي انتهاك محدد. وفي حالة حدوث أي انتهاك، يقوم هؤلاء بإبلاغ السلطات المعنية على الفور، مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

إدارة المخاطر والالتزام

إن مجلس إدارة الشركة مسئول عن إنشاء قابلية تحمل المخاطر وإعداد والموافقة على السياسات والاستراتيجيات المخاطر والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر والالتزام في الشركة.

لا يوجد حالياً أي وظيفة إدارة المخاطر في الشركة، لذلك في خطابات لتعيين المكاتب الاستشارية للقيام لدور المدقق الداخلي يتم اسناد اعمال إدارة المخاطر لهم كعمل إضافي، فضلاً عن ان الشركة عينت شركة موري ستيفن هذا العام ٢٠٢٤ لإعداد تقرير تقييم المخاطر بدلا من إدارة المخاطر ضمن تقارير التدقيق الداخلي الربع سنوية ، والتقارير بالفعل أعدت وقُدمت إلى المجلس .

الالتزام

المجلس استعرض وراجع تقرير تقييم المخاطر، الذي أعدته موري ستيفن، من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف، وتلتزم الشركة بالقوانين والشروط التي تحكم عملية الإفصاح وعمليات الإدراج في السوق ولم يتم تسجيل أي مخالفة على الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢٤.

الامتثال

تلتزم إدارة الشركة باستمرار بتحديث مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية للقوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة، وتسعى الشركة باستمرار إلى الامتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة. وقد نجحت الشركة في الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، ولم تخضع لأي غرامات أو عقوبات في عام ٢٠٢٤.

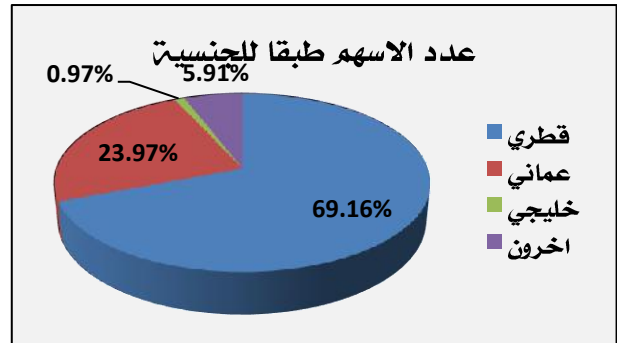
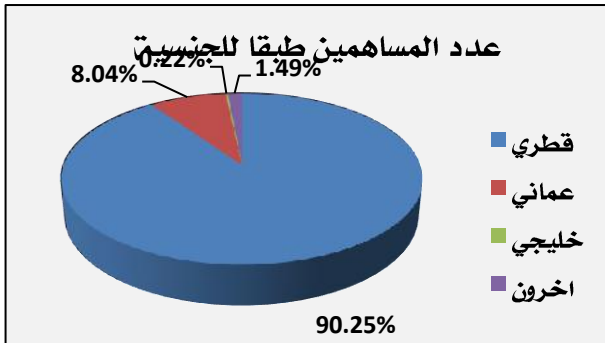
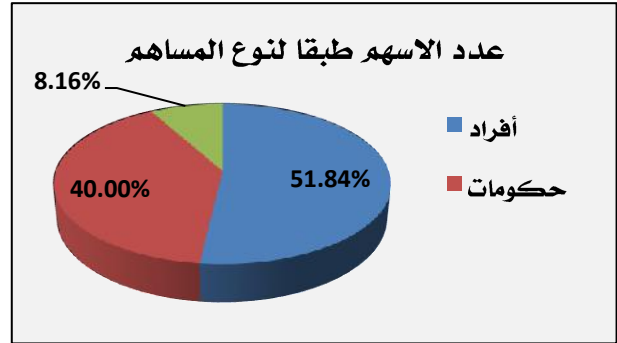
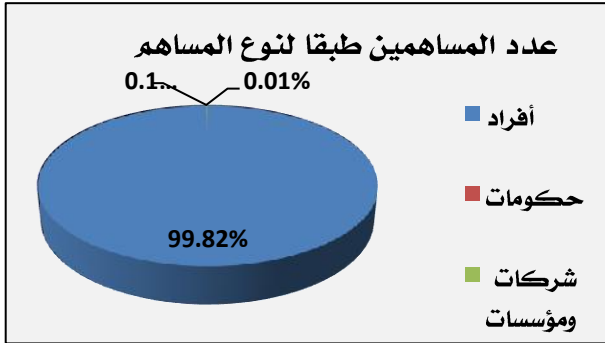
زاوية المساهمين

سجل المساهمين

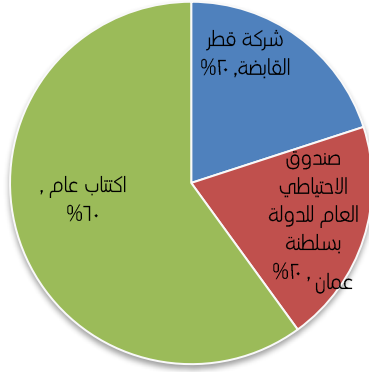
استناداً إلى التعليمات الصادرة عن بورصة قطر للشركات المدرجة في بورصة قطر وقانون الشركات التجارية - المادة (١٥٩) والمادة (١٦٠) - ، تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين" يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم، وتكون سجلات المساهمين مودعة لدى شركة إيداع (قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية) لكونها الجهة المسؤولة عن شؤون المساهمين طبقاً إلى تفويض الشركة وتم تحديث تلك السجل بصفة دورية (شهرياً) بالحصول على نسخة من تلك السجل من شركة قطر للإيداع المركزي (إيداع).

تركيبة المساهمين

بلغ عدد المساهمين في شركة قطر وعمان للاستثمار حوالي ٢٨,١٧٧ مساهم كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مقابل عدد من المساهمين ٢٨,٨٨٨ لعام ٢٠٢٣، أغلب ملاك الأسهم من القطريين سواء من الأفراد، الشركات أو المؤسسات المالية، والرسم البياني التالي يوضح عدد المساهمين حسب الجنسية نسبة الملكية حسب الجنسية:



المساهمين الرئيسيين



تم انشاء شركة قطر وعمان للاستثمار بين حكومة قطر وحكومة سلطنة عمان في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠ % لكل منهم والباقي (٦٠ %) للاكتتاب العام، وحتى تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ احتفظت الحكومتين بنسبتهم علماً بأن رأس مال الشركة " ٣١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري موزعاً على " ٣١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي، قيمة كل سهم منها ١ ريال قطري.

المساهمين من الادارة العليا

الإدارة العليا	تاريخ اول تعيين	عدد الأسهم المملوكة
السيد / ناصر محمد الخالدي – الرئيس التنفيذي	١٠ أكتوبر ٢٠٠٧	١٠٠,٠٠٠

حماية المساهمين

تُعد المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين من المبادئ الأساسية للحوكمة الفعالة في الشركات، حيث تُولي الشركة هذا الجانب أهمية قصوى، ملتزمة بتوفير أعلى مستويات النزاهة والشفافية والمساواة في تعاملها مع مساهميها.

وتسعى الشركة إلى تعزيز قيمة المساهمين عبر استراتيجيات مستدامة وحكيمة، مدركة أن الحوكمة الرشيدة تسهم في تحقيق قيمة مضافة لأنشطتها وعلاقاتها مع المساهمين. كما أن الحفاظ على ثقة المساهمين والمستثمرين يُعد حجر الأساس في جميع أعمالها، ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤوليتهم الجماعية في تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة، مع الالتزام الدائم بمبدأ العدالة والمساواة بين جميع المساهمين.

لقد تم وضع سياسة حماية المساهمين بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وعقد التأسيس للشركة، والقوانين واللوائح ذات الصلة، وتطمح شركة قطر وعمان للاستثمار إلى تجاوز المعايير التي وضعتها اللوائح التنظيمية.

حقوق المساهمين

تحتزم شركة قطر وعمان للاستثمار حقوق المساهمين، كما أنشأت آليات لإدارة حقوقهم في عقد التأسيس و دليل الحوكمة لضمان احترام حقوقهم، والإنصاف والمساواة.

وتشمل حقوق المساهمين، كما ينص عقد التأسيس على ذلك، بشكل خاص، الأولوية في الاشتراك في الأسهم الجديدة للشركة، والوصول إلى سجلات الشركة، وحضور الجمعية العامة العادية وغير العادية، وممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت للوكلاء، توزيع الأرباح وفقاً لاجتماع الجمعية العامة، طلب عقد جلسة للجمعية العامة، مناقشة جدول أعمال الاجتماع، حق الحصول على أجوبة الأسئلة المطروحة، طريقة التصويت على انتخابات مجلس الإدارة، والمشاركة في القرارات الرئيسية عن طريق الجمعية العامة وما إلى ذلك.

تعمل الشركة بلا كلل لكي يتم الاعتراف بها كشريك عمل جدير بالثقة يعمل بما يتماشى مع قيمها الأساسية وبما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة، وتلتزم الشركة بإدارة الأعمال بطريقة مسؤولة وشفافة، وحماية حقوق جميع المساهمين، وخلق القيمة والاستدامة من خلال الممارسات السليمة، وتحمي الشركة حقوق المساهمين من خلال ضمان الاتي:

- تعامل جميع أصحاب المصلحة معاملة عادلة دون أي تمييز.
- منح أصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتصلة بأنشطتهم في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- حماية أصحاب المصلحة وفقاً لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.
- التعامل مع مخاوف أصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

وقد وضعت شركة قطر وعمان للاستثمار سياسة خاصة للإبلاغ عن المخالفات ونشر الوعي بأي مخالفات يجب نقلها دون ذكر أسماء إلى الإدارة التنفيذية. وتهدف السياسة إلى حماية الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصلحة. وتشمل الحماية، على سبيل المثال لا الحصر، حق أي موظف في الكشف عن أي ممارسات سيئة داخل الشركة مثل إساءة استخدام أموال شركة قطر وعمان للاستثمار ومواردها و/أو أي جرائم جنائية دون خوف من العقاب.

حقوق المساهمون في الجمعية العامة

يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور الاجتماع العام السنوي للشركة، وتتيح الجمعية العامة الفرصة للمساهمين للاستماع إلى المجلس والمشاركة فيه بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال. ووفقاً للمادة (١٣٨) من قانون الشركات، والمادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وعقد تأسيس الشركة، يحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ على الأقل من رأسمال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية. وعملاً بالإجراءات المنصوص عليها في القانون والمادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع عام للجمعية العامة شريطة أن تبرر الأمور المطروحة عقد مثل هذا الاجتماع.

وتضمن الشركة احترام حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية. وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإبلاغ عن موعد ومكان انعقاد اجتماعات الجمعية وتلقي جدول أعمال الاجتماع قبل ١٥ يوماً على الأقل من موعد اجتماع الجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر تقارير الشركة المالية وتقارير مجلس الإدارة في صحيفتين يوميتين محليتين (إحدهما باللغة العربية)؛
- حضور اجتماعات الجمعية العامة والمشاركة في مناقشتها؛
- مناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال؛
- أن يطلب، عندما يسمح القانون بذلك، أن يدرج في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة بعض المسائل التي ستتم مناقشتها أثناء اجتماع الجمعية.
- طرح الأسئلة على أعضاء المجلس وتلقي الإجابات.
- ويحق لحملة الأسهم أن يطعنوا في الجمعية العامة إذا اعتبرت الإجابات غير كافية؛
- التصويت على القرارات العامة، وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛
- الحق في الاعتراض على أي قرار يُعتبر أنه يخدم مصالح مجموعة معينة من المساهمين أو يضر بها؛ أو تقديم فائدة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة و/أو أعضاء الشركة ضد مصالح الشركة؛
- الوصول إلى محاضر الاجتماعات العامة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى ذلك، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٢ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

ويحق لها أن تعين (بالكتابة وبتفويض رسمي) مساهم آخر ليس عضواً في المجلس لحضور الجمعية العامة نيابة عنه؛ شريطة ألا يدلي هذا المساهم، عن طريق الوكيل، بصوته لأكثر من (٥٪) من أسهم الشركة، يحق للمساهم الوكيل المشاركة في التصويت وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة والتعليمات المقدمة من قبل المساهمين الغائبين. ولا يسمح للمساهمين القصر بحضور اجتماعات الجمعية العامة، ويمثلون بأوصيائهم القانونيين و/أو الممثلين المعيّنين حسب الأصول.

العلاقات مع المساهمين والمستثمرين

تقدر الشركة مساهميتها وتعترف بأهمية الإفصاح عن المعلومات المفيدة في الوقت المناسب. ويتولى مسؤول علاقات المستثمرين في الشركة مسؤولية الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال الاتصالات الواضحة والمتسقة بين الإدارة والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ويقوم موظف علاقات المستثمرين بتنسيق اجتماعات المساهمين وإطلاق المعلومات وإدارة الاتصالات في حالة حدوث أزمة. وقد أصدر مجلس الإدارة تكليفاً باتباع نهج أفضل الممارسات في جميع الأوقات.

تحتفظ الشركة بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين وتنشر المعلومات للمساهمين والأطراف ذات العلاقة بشكل منتظم وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة (www.qatar-oman.com) وكذلك عن طريق وسائل الاعلام المتعددة (الجرائد اليومية) ، بالإضافة الى استعداد الادارة لاستقبال أي من المساهمين والرد علي كل الاستفسارات الخاصة بهم عن الشركة.

حيث تهدف شركة قطر وعمان للاستثمار إلى ضمان إتاحة المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب حول الشركة بشكل منتظم ومتسق لجميع المساهمين وأصحاب المصالح والمحللين والمستثمرين في وقت واحد، ويتم نشر جميع البيانات الصحفية والإفصاحات المالية وإعلانات الشركات باستمرار لتحسين جودة وشفافية واتساق عمليات الكشف عن المعلومات.

الجمعية العامة العادية

يتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للمساهمين لمناقشة اداء الشركة مع مجلس الادارة بالإضافة الي انه يتم اخطار المساهمين بموعد الجمعية و مكان انعقادها في الموقع الالكتروني للشركة والصحف اليومية مرتين علي الاقل طبقا للقانون بالإضافة الي توفير كل البيانات قبل الجمعية حتى يتسنى للمساهمين الاطلاع علي البيانات لمناقشة المجلس بها.

وفي هذا الصدد قد قامت الشركة بعقد الجمعية العامة العادية لعام ٢٠٢٣ في تاريخ ٢٤/٠٤/٢٠٢٤ وتم مناقشة البنود التالية:

جدول اعمال الجمعية العامة العادية

أولاً : سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.

ثانياً: سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

ثالثاً: مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

رابعاً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣ واعتماده.

خامساً: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح على المساهمين.

سادساً : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مع عدم صرف مكافآت.

سابعاً : الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٤ وتحديد أجره السنوي.

ثامناً : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورته القادمة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦)

والجدير بالذكر انه بعد حصر نسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قبل مدقق الحسابات الخارجي (رودل آند بارتنر) والتي كانت علي النحو التالي :

والجدير بالذكر انه بعد حصر نسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قبل مراقب الحسابات الخارجي (السادة / مكتب اري ام اي ليميتد – فرع قطر (رودل آند بارتنر سابقاً) ، اعلن السادة مراقبي الحسابات بالشركة النصاب القانوني للاجتماع والأسهم الممثلة لتلك النصاب والتي كانت علي النحو التالي :

مساهمون بالأصالة يمثلون	: ١٧٣,٧٩٢,٠٨٧ سهم
مساهمون بالوكالة يمثلون	: ٨٩,٢٤٢,٧٣٢ سهم
إجمالي الاسهم الحاضرة	: ٢٦٣,٠٣٤,٨١٩ سهم

وكانت نسبة الحضور تمثل ٨٣,٥٠ % من مجموع مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار والتي تبلغ ٣١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم , وعليه اعتبر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٢٤ مكتملاً وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

حماية المساهمين الممثلين لحصة الأقلية.

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، على قدم المساواة دون أي تمييز. يتلقى جميع المساهمين نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي بحوزتهم. تضمن الشركة منح المساهمين من الأقليات حقوقهم الواجبة في الوصول إلى المعلومات والإعراب عن آرائهم. وعملاً بالإجراء المنصوص عليه في المادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين من الأقليات ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة. وتعتمد الشركة طريقة التصويت التراكمية في انتخابات أعضاء المجلس، مما يتيح فرص التمثيل العادل للمساهمين من الأقليات في المجلس. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى وإخطار أي انتهاكات أو أي مخاطر قد تهدد الشركة.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة لإعادة القيمة إلى المساهمين فيها. أثناء اجتماع الجمعية العامة، يقدم المجلس توصيته بشأن توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة. ويجب أن يستند هذا التوزيع إلى معايير متعددة مثل الأداء الإجمالي للشركة خلال العام، والنتائج المالية، ومتطلبات السيولة النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى ظروف السوق العامة وغيرها من العوامل التي يعتبرها المجلس ذات صلة.

وفقاً لسياسة توزيع الأرباح للشركة يتم توزيع الأرباح التي وافقت عليها الجمعية العامة للتوزيع، سواء كانت نقدية أو أسهم مجانية أو مكافآت، على المساهمين المدرجة أسماؤهم في السجل الذي يحتفظ به في شركة قطر للأيداع المركزي للأوراق المالية (إيداع) في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

سياسة توزيع الأرباح

انتهجت الشركة سياسة لتوزيع الأرباح اعمالاً بالمادة رقم (٧٠) من النظام الأساسي علي النحو التالي " بما لا يخل بقدره الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير فان نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين هي (١ %) ، وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة "

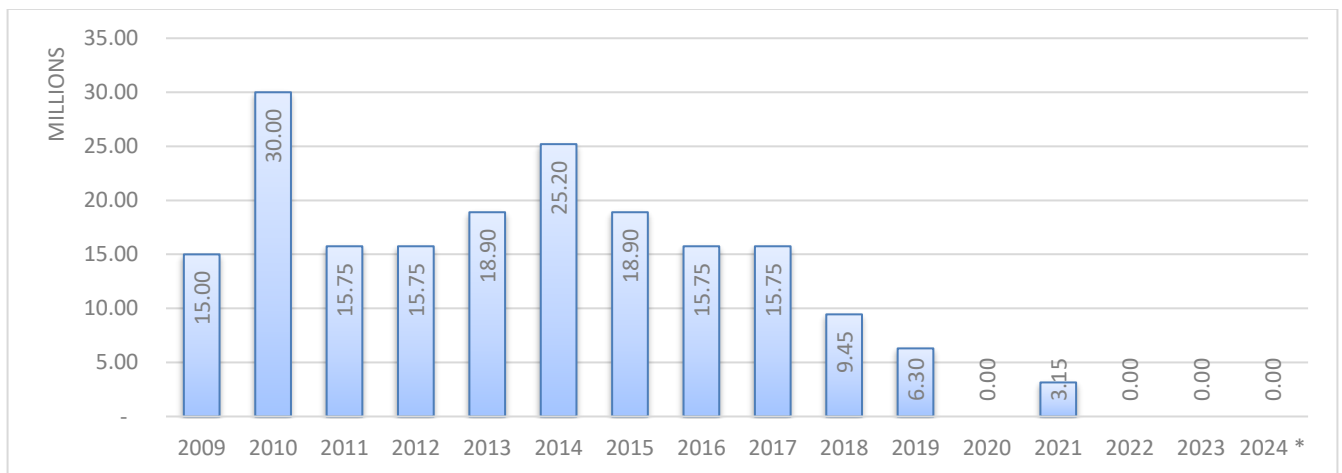
يتم الإعلان عن توزيع الأرباح سواء قيمة هذه الأرباح او الطريقة التي سيتم من خلالها توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد أخذ موافقة أغلبية المساهمين في الشركة في اجتماع الجمعية العامة، ويتم ذلك في أغلب الأحيان ولكن ليس بالضرورة بناء على توصية من مجلس الإدارة.

وهذا العام، ٢٠٢٣، اقترح مجلس إدارة الشركة عدم توزيع أرباح نقدية هذا العام وذلك بسبب ان الشركة قد مُنيت بخسائر

ومنذ بداية تأسيس الشركة، والشركة حرصت على تحقيق الأرباح لإتاحة القدرة على توزيع أرباح على الملاك (المساهمين)، ومجلس الإدارة اتخذ القرارات برفع التوصية إلى الجمعية العامة من كل سنة لتوزيع أرباح، وأسفرت قرارات الجمعية العامة السابقة على الموافقة على التوزيع وكانت بيانات توزيعات الأرباح على المساهمين على النحو التالي بإجمالي مبلغ ١٨٩,٩٠٠,٠٠٠ ريال قطري على مدار ستة عشر عام (حتى عام ٢٠٢٤).

السنة المالية	راس المال	الأرباح المجانية	الأرباح النقدية	مبلغ التوزيع
٢٠٠٩	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٥ %	١٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥ %	٥ %	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١١	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٥ %	١٥,٧٥٠,٠٠٠
٢٠١٢	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٥ %	١٥,٧٥٠,٠٠٠
٢٠١٣	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٦ %	١٨,٩٠٠,٠٠٠
٢٠١٤	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٨ %	٢٥,٢٠٠,٠٠٠
٢٠١٥	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٦ %	١٨,٩٠٠,٠٠٠
٢٠١٦	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٥ %	١٥,٧٥٠,٠٠٠
٢٠١٧	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٥ %	١٥,٧٥٠,٠٠٠
٢٠١٨	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٣ %	٩,٤٥٠,٠٠٠
٢٠١٩	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٢ %	٦,٣٠٠,٠٠٠
٢٠٢٠	٠٠,٠٠٠		٠٠,٠٠ %	٠٠,٠٠٠
٢٠٢١	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		١ %	٣,١٥٠,٠٠٠
٢٠٢٢	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٠٠,٠٠ %	٠٠,٠٠٠
٢٠٢٣	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٠٠,٠٠ %	٠٠,٠٠٠
*٢٠٢٤	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠		٠٠,٠٠ %	٠٠,٠٠٠
الإجمالي				١٨٩,٩٠٠,٠٠٠

* تم رفع توصية من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة بعدم توزيع أرباح نقدية هذا العام وذلك بسبب ان الشركة وللأسف قد مُنيت بخسائر.



الإفصاح

تماشياً مع المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل دعم معايير الإفصاح العالية، تتبع شركة قطر وعمان للاستثمار الإجراءات التالية:

- تضمن الشركة أن أي معلومات يتم الكشف عنها تكون دقيقة وواضحة وموثوقة باستمرار.
- تساعد لجنة حوكمة الشركات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة في فهم الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح.

تلتزم شركة قطر وعمان للاستثمار بالكشف (عند الاقتضاء) عن أي انتهاك وقع خلال السنة المالية وفقاً لقواعد وأنظمة الحوكمة المعمول بها مع تنفيذ تدابير علاجية لتجنب تكرار أحداث مماثلة.

الاستدامة

تعتقد شركة قطر وعمان للاستثمار أن لديها مسؤولية بغرض تحقيق الأرباح. من خلال خدماتنا، نسعى إلى تمكين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يساعدنا على رفع مستويات المعيشة ومساعدة المجتمعات على نطاق أوسع

بالإضافة إلى الامتثال للقانون المحلي، نقوم أيضاً بإدارة أعمالنا باتباع مبادئ التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، نأخذ في الاعتبار رؤية وآراء أصحاب المصلحة المحليين والعالميين. وقد واصلت شركة قطر وعمان للاستثمار تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي لهذا العام من خلال دعم العديد من المبادرات الرامية إلى المساهمة في دعم التنمية داخل الدولة.

فضلاً عن ذلك فإن الأحداث التي شاركنا فيها تعكس توجهنا وتبرز أنشطتنا في مختلف المجالات التي تدعم المسؤولية الاجتماعية للشركة. وتنظر الشركة أيضاً إلى نشر سياسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أولوية، حيث تعمل ثقافة تعزيز الوعي الاجتماعي بين الأفراد على تعزيز الترابط بين الجميع وتعكس التزام الشركة بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.

المسؤولية الاجتماعية

دليل حوكمة الشركة في شركة قطر وعمان للاستثمار تحوي سياسة واضحة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. أيضاً وفقاً للقانون رقم (١٣) للعام ٢٠٠٨، كان من المفترض أن يتم تخصيص مخصص للأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والخيرية بمبلغ يعادل ٢,٥٪ من صافي ربح الشركة، ولكن للأسف ان الشركة هذا العام قد مُنيت بخسائر لذا لم يتم المشاركة بأي مبلغ هذا العام.

وفقاً للتعليمات الصادرة خلال عام ٢٠١٠ عن وزارة التجارة والصناعة، تم التعامل مع هذه المساهمة الاجتماعية على أنها توزيع من الأرباح المحتفظ بها للشركة، لا يوجد مبالغ لعام ٢٠٢٤، في حين بلغت قيمة المساهمة الاجتماعية مبلغ ٤٤,٣٩٨ ريال قطري بالنسبة إلى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية

لا توجد أي قضية مرفوعة على أو من الشركة ولم يتم الحكم فيها حتى تاريخ إعداد تقرير الحوكمة.

الإبلاغ عن المخالفات

دليل حوكمة الشركات في الشركة يحتوي سياسة واضحة تتعلق بالإبلاغ عن المخالفات كما تحوي إجراءات تفصيلية عن كيفية تطبيق هذه السياسة في الشركة.

عملية إعداد تقرير الحوكمة

أولت الشركة اهتمامًا كبيرًا بتعزيز منظومة الحوكمة، مما انعكس إيجابيًا على سمعتها وامتانتها المالية، وقد تجلّى ذلك من خلال تطوير إطار الحوكمة الخاص بها، مما عزز ثقة المساهمين والمستثمرين، كما ركزت الشركة على ترسيخ ثقافة المسؤولية والمساءلة، خاصة في الجوانب الأخلاقية، وشجعت موظفيها على الإبلاغ المبكر عن المخالفات، مع تعزيز معايير الشفافية والنزاهة في جميع تعاملاتها وإفصاحاتها.

ويُعد التزام الشركة بمبادئ الحوكمة وسيلة لضمان استدامة قيمها والمحافظة على أدائها المالي وسمعتها، وقد أثبتت الدراسات أن تطبيق الحوكمة السليم يعزز ثقة أصحاب المصالح، مما دفع الشركة إلى مراجعة وتطوير نظام الحوكمة لديها بشكل استباقي بما يحقق التوازن بين مصالح مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين، وختامًا، فإن الإدارة هي المسؤولة عن الحصول وجمع المعلومات المطلوبة والضرورية في إعداد تقرير حوكمة الشركات. ومن ثم يقدم التقرير إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. وبعد الموافقة عليه من قبل المجلس، يتم إرساله إلى هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) وعرضه على المساهمين في الجمعية العامة ومن ثم يتم النشر على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مقدمة

وفقا للمادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") ، كلفنا مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة على تقييم مجلس الإدارة الشركة ما إذا كان لدى الشركة عملية قيد العمل بما يتوافق مع القوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة "الشركة" مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدم مجلس الإدارة "تقريره حول الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والالتزام بالنظام ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع مزارز، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بنشاطاتها.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته "الشركة" وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على مستوي ذو معني من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامثال الشركة للمدونة وظروف المشاركة الأخرى، ونظرنا في المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التواصل إلى فهم لالتزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام، وظروف المهمة الأخرى، لقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان من أجل تصميم إجراءات تأكيد مناسبة للظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة عملية "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكد المحدود بشكل كبير عن التأكد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- مراجعة التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية بما يشمل بالنظام؛
- مراجعة الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام "الشركة" بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها).

لم نقوم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي لـ "الشركة" وتقرير حوكمة الشركات السنوي للذان من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيان

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في بعض المعايير النوعية في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، فإن العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد متطلبات الحوكمة والقانونية تعتمد على الموظفين الذين يطبقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات أن يحتفظ بسجل تدقيق.

المعايير

تعتمد معايير هذه المهمة على تقييم العملية الخاصة بالالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والنظام.

الاستنتاج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل الموضحة في هذا التقرير، وهو يخضع لها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تأكيد على أمر

لفت الانتباه إلى الفقرة (أ) من بيان مجلس الإدارة، والتي تنص على عدم الامتثال للمادة عدد ٤ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بخصوص بعض مواطن الضعف الجزئية في نظام الرقابة الداخلية.

قيود استخدام تقريرنا

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون،

ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، لتقرير التأكيد المستقل المحدود هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

مرفق: بيان الإدارة بشأن الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك النظام.

طارق محمد سليمان

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٥٥

رقم تسجيل هيئة قطر للأسواق المالية ١٢٠١٩١١

الدوحة ، دولة قطر ٢٦ مارس ٢٠٢٥

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقا للمادة ٢٤ من نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، كلفنا مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملائمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه. يتضمن البيان الموقع من رئيس مجلس إدارة الشركة والذي تمت مشاركته مع مزارز بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٥، والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للشركة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ، وفعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الإيرادات والمستحقات، المشتريات، الاستثمارات، النقد والخزانة، الموارد البشرية والرواتب، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، الرقابة على مستوى المنشأة، تقنية المعلومات الرقابة العامة، وضوابط الإفصاح؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعية لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي والمعروف بـ COSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة

ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها.

قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ، (المعدل)، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا

للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والتي تتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من نظام الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (نظام مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين)، والذي يقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تضمن الإجراءات المتبعة على البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
 - فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية للشركة،
 - تقييم كفاية التالي:
 - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر والضوابط ذات الصلة المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - مستندات الرقابة على مستوى الكيان والمخاطر والضوابط ذات الصلة المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
 - فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
 - فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
 - تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
 - تقييم أهمية أي فجوات إضافية تكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
 - فحص خطط الإدارة لاختبار فعالية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها ومداهم وتوقيتها، وما إذا تم تخصيص مسؤوليات الاختبار بشكل مناسب؛
 - فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد أجرت اختبار فعالية تشغيل عناصر التحكم الرئيسية وفقاً لخطة اختبار الإدارة؛ و
 - إعادة إجراء الاختبارات على عناصر التحكم الرئيسية للتأكد من فعالية اختبار الإدارة.
- كجزء من هذه المهمة، لم نقوم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة. ولم نحصل على المعلومات الأخرى حتى يتم تضمينها في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للشركة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لشركة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها، وفعاليتها. وضعت الشركة أهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية COSO.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبيّنة في هذا التقرير ورهنا بها. نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناء على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أنه، باستثناء نقاط الضعف الجوهرية التي تم تحديدها من الإدارة، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة تم تصميمها وتنفيذها وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

مرفق: بيان الشركة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

طارق محمد سليمان
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٥٥)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية
رخصة رقم ١٢٠١٩١١
الدوحة، دولة قطر في: ٢٦ مارس ٢٠٢٥